

نظرة الانوار الخفية  
عند ابن هشام الأنصاري

د. حسن موسى الشاعر

دار البشير  
بيروت - لبنان

مقوقو الطبع بحفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

**Dar Al-Bashir**  
For Publishing & Distribution

Tel: (659891) / (659892)

Fax: (659893) / Tlx. (23708) Bashir

P.O.Box. (182077) / (183982)

Jerusalem Jewel Trade center Al-Abdali  
Amman - Jordan

دار البشير

ص.ب (١٨٢٠٧٧) / (١٨٣٩٨٢)

هاتف: (٦٥٩٨٩١) / (٦٥٩٨٩٢)

فاكس: (٦٥٩٨٩٣) تلکس (٢٣٧٠٨) بشير

مركز جوهرة القدس التجاري / العبدلي

عمان - الأردن

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

تعود فكرة هذا البحث إلى بضع سنين خلت ، إذ كنت أعود إلى مصنفات ابن هشام الأنصاري فيما أعود ، باحثاً ومدرّساً ، فأجد له رأياً في بعض كتبه ، يختلف عما أجده له في كتاب آخر .

ولما تكرّرت هذه الظاهرة جعلت أرصدها ، وأشير إليها باختصار في بطاقات خاصة ، حتى تجمعت لدي مجموعة من المسائل النحوية ، قدّرت أن تشكل بحثاً يلّم شتاتها ، فقابلت هذه المسائل على ما توافر لدي من مصنفات ابن هشام ، فكان هذا البحث .

وقد لاحظت هذه الظاهرة لدى ابن هشام عدد من العلماء الذين اهتموا بمصنفاته بالشرح أو الدراسة ، ومن أشهرهم الشيخ خالدة الأزهرى ، فاستعرضت مؤلفاتهم ، وأفدت منها بما يثري البحث لدي .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في فصلين :

#### الفصل الأول : « ابن هشام الأنصاري والتطور النحوي » :

عرّفت فيه باختصار ، بابن هشام ، وتحدثت عن المراد بالتطور العلمي ، ووجود هذه الظاهرة عند كثير من العلماء ، ومنهم ابن هشام .

واجتهدت في تقسيم مصنفات ابن هشام التي اعتمد عليها البحث ،  
بحسب مراحل حياته ، حتى نستبين تدرّج الآراء النحوية لديه وفق تسلسل  
مصنفاته ، ونعرف رأيه الأخير في كل مسألة .

### الفصل الثاني : « الآراء النحوية » :

تناولت فيه المسائل النحوية التي بدا فيها التطور عند ابن هشام ، وتتبعتها  
في مصنفاته ، من شرح القطر والجامع الصغير إلى مصنفاته الأخرى . وكنت  
أحاول الربط بين آرائه وآراء غيره من العلماء ما أمكن .

ولست أزعم أن هذه المسائل هي كلّ ما يمكن أن يقال في هذا المجال ؛  
فابن هشام عالم كبير ، ولديه آراء كثيرة بعيدة الغور ، مبنوثة في مصنفاته  
العديدة .

وسيبقى هذا البحث قابلاً للتطور أيضاً ، بحسب ما يجدّ لي من آراء ابن  
هشام .

والله أسأل أن يلهمنا السداد والتوفيق ، ويجعل خير آرائنا وأعمالنا  
آخرها ، والحمد لله أولاً وآخراً .

مكة المكرمة : ١٠ رجب ١٤١٤ هـ

١٩٩٣/١٢/٢٣ م

# الفصل الأول

## ابن هشام الأنصاري والتطور النحوي

التعريف بابن هشام (١) :

هو الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري جمال الدين المشهور بابن هشام .

ولد في القاهرة خامس ذي القعدة سنة ٧٠٨ هـ ، وتلقى على عدد من علماء عصره ، فلزم الشيخ شهاب الدين بن المرغل ، وسمع من أبي حيان ديوان زهير ولم يلازمه بل كان كثير المخالفة له ، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي ، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني ، وتفقه للشافعي ثم تمهبل ، فحفظ مختصر الخرقفي في الفقه الحنبلي قبل وفاته بخمس سنين .

أتقن ابن هشام العربية ، ففاق الأقران ، وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم .

قال عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم

بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » .

(١) انظر ترجمة ابن هشام في المصادر التالية :

- الدرر الكامنة لابن حجر ٤١٥/٢ - ٤١٧ .
- بغية الوعاة للسيوطي ٦٨/٢ - ٧٠ .
- البدر الطالع للشوكاني ٤٠٠/١ - ٤٠٢ ،
- شذرات الذهب لابن العماد ١٩١/٦ - ١٩٢ .
- الأعلام للزركلي ٢٩١/٤ .

وقد ترك ابن هشام كثيراً من المصنفات المشهورة ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود .

وقد توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ رحمه الله .

### التطور العلمي عند العلماء :

التطور هو التغيير التدريجي وفق المراحل المختلفة . قال السمين<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وقد خلقكم أطواراً ﴾<sup>(٢)</sup> الأطوار : الحالات والتغيرات ، وقيل إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلاً ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخاً ﴾<sup>(٣)</sup> .

والتطور العلمي عند العلماء يعني نمو آرائهم وتدرّجها وفق نضجهم العقلي في مراحل حياتهم .

وقد برزت هذه الظاهرة لدى كثير من العلماء ، فعُرف لهم أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، نظراً لعمق التفكير وظهور الأدلة وقوتها .

فهذا الإمام الشافعي عند قدومه إلى مصر أعاد النظر في آرائه السابقة ورجع عن كثير منها . فإذا قيل في المذهب الشافعي « القديم » فإنما يراد به أقواله في العراق المجموعة في كتابه ( الحجّة ) . وإذا قيل « الجديد » فيراد به أقواله في مصر المجموعة في كتاب ( الأم )<sup>(٤)</sup> .

(١) عمدة الحفاظ ٣٢٦ .

(٢) سورة نوح آية ١٤ .

(٣) سورة غافر آية ٦٧ .

(٤) الإمام الشافعي - عبد الغني الدقر ١٥٣ .

يقول الشيخ الدقر في كتابه عن الإمام الشافعي : وليس صحيحاً أنه بدّل جميع أقواله أو أكثرها ، وإنما بدّل بعضها ، وليس عليه في ذلك جناح ، فالعالم المجتهد المتجرّد لطلب الحق يدور مع الحق حيث دار ، ومن الطبيعي لإمام مثل الشافعي ، له ذكاؤه وعقله وفهمه ، وله الثروة الضخمة من الأدلة وأقوال الصحابة ومن بعدهم وفتاوى العلماء وأدلة أولئك وهؤلاء - أن يقارن ويوازن ، ويهمل رأياً كان يراه ، ويعود إلى ما لم يكن يراه ، أو يأتي برأي جديد . وليس الشافعي في هذا بدعاً من المجتهدين ، فالأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ومالك وأحمد ، وغيرهم ، كثيراً ما رأوا رأياً فثبت له غيره بالأثر أو النظر ، فرجعوا عن الأوّل ، وكثيراً ما ينقل رواية المذهب روايتين أو أكثر في مسألة واحدة عن إمامهم<sup>(١)</sup> .  
ومن الأمثلة على تعدّد الآراء عند النحاة ما نقل عن المبرّد في ( إذ ما ) ، قال الأشموني<sup>(٢)</sup> : وحرف إذ ما كإن معنىً وفاقاً لسيبويه ، لا ظرف زمان زيد عليها ما ، كما ذهب إليه المبرّد في أحد قوليه .

وما نقل عن أبي علي الفارسي في ( ليس ) ، قال ابن مالك<sup>(٣)</sup> : واضطرب قول أبي علي في ليس ، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها ، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو : ليس الطيب إلا المسك .

وما نقل عن الشلوبين في ( على ) ، قال المرادي<sup>(٤)</sup> : « وذهب ابن طاهر

(١) الإمام الشافعي ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢) شرح الأشموني ١١/٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/١ .

(٤) الجني الداني للمرادي ٤٤٢ .

وابن خروف وابن الطراوة والرندي وابن معروز والشلوين في أحد قولييه إلى أنها اسم ، ولا تكون حرفاً ... » .

والأمثلة على ذلك كثيرة . وقد خالف ابن مالك اختياراته النحوية في عدد من المسائل .

### التطور النحوي عند ابن هشام :

لقد تعددت الآراء النحوية عند ابن هشام ، وخالف اختياراته النحوية في عدد من المسائل . ولاحظ هذه الظاهرة لديه كثير من العلماء الذين تناولوا مصنفاته بالشرح أو الدراسة أو التدريس .

ومن هؤلاء العلماء الشيخ يس الذي اعتذر عن ابن هشام بمثل ما اعتذر به الشاطبي عن ابن مالك لاختلاف رأيه في بعض المسائل ، إذ قال : ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر ، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان . ويمثل هذا أحاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برّد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح<sup>(١)</sup> .

وقد ترك ابن هشام كثيراً من المصنفات التي نالت الإعجاب والاهتمام من العلماء والدارسين . وقد صنفها ابن هشام في مراحل مختلفة من حياته فكان من الطبيعي أن نرى له في المسألة الواحدة أكثر من قول .

وقد صرح ابن هشام نفسه برجوعه عن بعض آرائه النحوية عندما ترجّح لديه الدليل . ومن ذلك مسألة مجيء اسم الفاعل من كاد الناقصة ، نقلها ابن

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢٨،٢١/١ .



هشام في أوضح المسالك عن ابن مالك في شرح الكافية الذي استدل لها بقول الشاعر :

أموتُ أسيَّ يومَ الرَّجَامِ ولأنني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائدُ  
ولكنه خطأً رواية ابن مالك للبيت ، وأنكر مجيء « كائد » فقال<sup>(١)</sup> :  
والصواب أن الذي في البيت « كابدُ » - بالباء الموحدة - من المكابدة والعمل ،  
وهو اسم غير جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير .  
ولكن ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم عدل عن رأيه في أوضح  
المسالك وأثبت مجيء اسم الفاعل من كاد ، وصوب رأي ابن مالك ، فقال<sup>(٢)</sup> :  
وبعد فالظاهر ما أنشده الناظم ، وكنت أقمت مدة على مخالفته ، وذكرت  
ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم أتضح لي أن الحق معه ...

إن قضية التطور النحوي عند ابن هشام الأنصاري تقتضينا محاولة معرفة  
التسلسل الزمني لتصنيف مؤلفاته ، كي نعرف آراءه التي رجح عنها ، والآراء  
ترجحت لديه واختارها ، وبذلك نستطيع معرفة آرائه الأخيرة في المسائل  
النحوية .

وإذا كنا لا نعرف زمن تصنيف مؤلفاته الأولى ، فقد عرفنا زمن تصنيف  
مؤلفاته الأخيرة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) أوضح المسالك ١/٣٢٢ .

(٢) تخلص الشواهد ٣٤١ .

(٣) لقد بذل الدكتور علي فودة نيل جهداً طيباً في دراسة آثار ابن هشام ، وحاول  
معرفة تاريخ تصنيف بعضها في كتابه القيم : ابن هشام الأنصاري - آثاره ومذهبه  
النحوي .

وبعد دراسة تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، أرى أنه يمكن تقسيم مصنفاته إلى ثلاثة أقسام لعلها تمثل مراحل حياته في التصنيف :

### المرحلة الأولى ، وتشمل المصنفين التاليين :

١ - شرح قطر الندى .

٢ - الجامع الصغير .

### المرحلة الثانية ، وتشمل المصنفات التالية :

١ - شرح اللمحة البدرية .

٢ - أوضح المسالك .

٣ - شرح شذور الذهب .

المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة الأخيرة من حياة ابن هشام ، وتمثل نضجه العلمي ، وقمة تطوره النحوي ، وقد عرف فيها زمن تأليف مصنفاته، وتشمل المصنفات التالية :

١ - شرح بانث سعاد - جاء في آخره أن الفراغ من تأليفه كان في الثامن عشر من رجب سنة ٧٥٦ هـ .

ومما يدل على أن ابن هشام صنّفه قبل كتابه المغني أنه ذكره في كتابه المغني في الباب الثالث - أحكام شبه الجملة .

٢ - مغني اللبيب - ذكر ابن هشام أنه أعاد تصنيفه في عام ٧٥٦ هـ وهو مجاور في الحرم المكي وأتمه في شهر ذي القعدة .

٣ - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ويعرف بشرح الشواهد - ولم يكمل ولعل سبب ذلك أنه مات قبل أن يتمّه .

## مظاهر التطور النحوي عند ابن هشام :

يمكن استخلاص المظاهر التالية للتطور النحوي عند ابن هشام :

١ - سار التطور النحوي عند ابن هشام في محورين أساسيين :

**الأول :** التدرج النحوي في المسألة الواحدة ، حيث يبرز التعمق والتوسع والتفصيل من غير أن يخالف رأيه فيها . ومن ذلك مثلاً علامات الاسم بوجدها في شرح القطر وفي شرح الشذور ثلاثاً ، وبوجدها في أوضح المسالك خمساً .  
ومن ذلك أيضاً رأيه في « ما » من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا ﴾ جعلها في شرح القطر اسمية موصولة ، وفي شرح الشذور موصولة ومصدرية ، وأجاز في المعنى أن تكون موصولة ومصدرية وكافة .

**المحور الثاني :** مخالفة رأيه السابق والعدول عنه إلى رأي آخر . ومن ذلك موقفه من فعل الأمر ، أمعرب هو أم مبني ؟ اختار ابن هشام في أكثر مصنفاته أن فعل الأمر مبني متابعاً للبصريين ، وذلك في شرح القطر وشرح الشذور وشرح اللمحة وأوضح المسالك .. ولكنه عاد عن رأيه هذا في معني اللبيب وتابع الكوفيين بأن فعل الأمر معرب .

**ومثال آخر :** نيابة الصفة عن المصدر في باب المفعول المطلق ، منعها في شرح القطر وفي الجامع الصغير ، وأجازها في شرح اللمحة البدرية وفي أوضح المسالك .

٢ - لاحظت أن كثيراً من الآراء التي رجح عنها ابن هشام ، هي في كتابه شرح قطر الندى ، مما يدل على أن هذا الكتاب من مصنفاته الأولى ، ولذلك كنت أبدأ به غالباً في دراستي للمسائل .

٣ - يبدو لي أن ابن هشام على الرغم من معارضته لابن مسالك في بعض المسائل - هو معجب به ومتأثر بعباراته وآرائه النحوية إلى حد كبير .

ومن أمثلة ذلك : أن ابن هشام ذهب في شرح القطر إلى أن المشار إليه له مرتبتان قُربى وُبُعدي . قال الشيخ خالد : وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قُربى وُبُعدي تبع فيه الناظم .

وقال الفاكهي في شرح القطر عن هذه المسألة : هي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين ، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب .

ومن تأثره بعبارة ابن مالك قوله في المغني في تفسير عند : ( وقولنا : « عند اسم للحضور » موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ... ) .

٤ - لا شك أن كتاب مغني اللبيب يمثل النضج الفكري وقمة التطور النحوي عند ابن هشام ، فترى فيه استيعاباً للمسائل وتحقيقاً للقضايا النحوية وتفصيلاً لها ، مع كثرة المناقشة والأدلة والشواهد .

ولا عجب أن نجد فيه آراء لابن هشام خالف فيها آراءه في كتبه السابقة. ومن أمثلة ذلك :

١ - اختار ابن هشام مذهب البصريين في أن فعل الأمر مبني وذلك في شرح القطر وشرح اللمحة وشرح الشذور وأوضح المسالك . ولكنه خالف ذلك في مغني اللبيب واختار أنه معرب ، وهو مذهب الكوفيين .

٢ - اختار ابن هشام مذهب الفراء في أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وذلك في شرح القطر والجامع الصغير وشرح اللمحة

وشرح الشذور وأوضح المسالك . ولكنه عاد في المعني واختار مذهب البصريين  
أن الفعل المضارع مرفوع لحلوله محل الاسم .

٣ - منع ابن هشام وقسوع لن دعائية في شرح القطر والجامع الصغير  
وشرح اللمحة وأوضح المسالك . ولكنه خالف ذلك في المعني وأجاز مجيئها  
للدعاء وفقاً لجماعة منهم ابن عصفور .





# الفصل الثاني

## الآراء النحوية

### (١) الكلام اصطلاحاً

عرّف ابن هشام الكلام في اصطلاح النحاة فقال في قطر الندى :  
الكلام لفظ مفيد<sup>(١)</sup> .

وقال في أوضح المسالك : الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما  
اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة<sup>(٢)</sup> . ثم قال : والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى  
يحسن السكوت عليه .

ولكن ابن هشام في الشذور والمغني اشترط مع الإفادة القصد ، فقال في  
شذور الذهب : الكلام قول مفيد مقصود<sup>(٣)</sup> .

وقال في مغني اللبيب : الكلام هو القول المفيد بالقصد<sup>(٤)</sup> .

ويبدو أن ابن هشام في قطر الندى وفي أوضح المسالك متأثر بقول ابن  
مالك في ألفيته :

كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقم

- 
- (١) شرح قطر الندى ٥٦ .
  - (٢) أوضح المسالك ١١/١ .
  - (٣) شرح شذور الذهب ٢٧ .
  - (٤) مغني اللبيب ٤١٩ .

وقد اعترض على ابن هشام الشيخ يس ، فقال : ... هنا أمر مهم ، وهو أن المصنّف عرّف المفيد بما ذكره ، ولم يتعرّض لاشتراط القصد لا تصريحاً ولا تلميحاً ، مع أنّ رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرّح به في التسهيل والشذور<sup>(١)</sup> .

والشيخ يس يشير بذلك إلى قول ابن مالك في التسهيل : الكلام ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته<sup>(٢)</sup> .

وقد أشار إلى هذه المسألة أيضاً الفاكهي في شح القطر ، فقال<sup>(٣)</sup> : واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه ، فإنه عارٍ عن القصد ، وجرى عليه في المغني والشذور . وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم ، وصحّحه أبو حيّان وتبعهم المصنّف هنا وفي الأوضح ...

وقد اعترض الشيخ يس على تعارض ابن هشام ، فقال : وقد ذكر المصنّف في التعليقة الكبرى أن القصد منطو تحت اشتراط الإفادة .. وحيث إنّ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح ، لأنه ترك التصريح به في تعريف الكلام ، ثم في تفسير المفيد ، فلا هو أفرد بالاشتراط كما صنع في الشذور ، ولا هو فسّر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة<sup>(٤)</sup> .

ثم عاد الشيخ يس فاعتذر عن ابن هشام بمثل ما اعتذر به الرضي

---

(١) حاشية يس على التصريح ٢١/١ .

(٢) التسهيل لابن مالك ص ٣ .

(٣) مجيب النداء إلى شرح قطر الندى ٨٩/١ .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢١/١ .



الشاطبي عن ابن مالك ، فقال<sup>(١)</sup> : ولا جواب عن ذلك إلا ما ذكره الرضي الشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك ، حيث اشترطه في التسهيل ولم يشترطه في الألفية ، بأنه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه في حال تصنيف التسهيل . قال : ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر . وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان . ويمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح .

## (٢) الكَلِم والكَلِمَة :

ذهب ابن هشام في شرح الشذور إلى أن الكَلِم جمع كَلِمَة<sup>(٢)</sup> . ولكنه خالف في أوضح المسالك فقال : « الكَلِم » اسم جنس جمعي ، واحده كَلِمَة ، وهي الاسم والفعل والحرف . ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة ، وإذا زيد على واحده تاء التأنيث فقول « كلمة » نقص معناه ، وصار دالاً على الواحد ، ونظيره لَبِن وَلَبِنَة ، وَبَيْق وَبَيْقَة<sup>(٣)</sup> . قال الشيخ خالد : والكلم الذي يتألف الكلام منه ( اسم جنس ) لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي ، وليس يجمع خلافاً لما وقع في شرح الشذور ، لأنه يجوز تذكير ضميره ، والجمع يغلب عليه التأنيث ، ولا اسم جمع

(١) حاشية يس على التصريح ٢١/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ١١ .

(٣) أوضح المسالك ١٢/١ .

مخلافاً لبعضهم لأن له واحداً من لفظه .. (١) .

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد : اختلفوا في لفظ « كَلِم » فقيل : هو جمع مفردُه كلمة . وقيل اسم جمع لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع المحصورة المشهورة والصحيح أنه اسم جنس جمعي ، كما قال المؤلف . واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادي وهو ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس .

والثاني : اسم جنس جمعي وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالثناء غالباً .. (٢) .

### (٣) علامات الاسم

ذكر ابن هشام في قطر الندى ثلاث علامات للاسم وهي : « أل » كالرجل ، والتنوين كرجل ، والحديث عنه كثناء ضربت (٣) . وكذلك ذكر هذه العلامات للاسم في الجامع الصغير (٤) . ولكنه في شذور الذهب استبدل النداء بالتنوين ، فقال : الاسم ما يقبل « أل » أو النداء أو الإسناد إليه (٥) .

---

(١) التصريح ٢٤/١ .

(٢) أوضح المسالك ١٢/١ الحاشية .

(٣) شرح قطر الندى ١٥ .

(٤) الجامع الصغير ٩ .

(٥) شرح شذور الذهب ١٥ .

وفي أوضح المسالك تابع ابن مالك في ألفيته فقال : يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها الجر .. الثانية : التنوين .. الثالثة : النداء .. الرابعة : أل غير الوصولة .. الخامسة : الإسناد إليه ..<sup>(١)</sup> .

وهو بذلك متابع لقول ابن مالك في الألفية :

بالجرّ والتنوين والندا وألّ      ومُسند للاسم تميّزٌ حصل

(٤) ما المراد بأل من علامات الاسم ؟

أولاً : ذكر ابن هشام في من القطر من علامات الاسم (أل) . وفي شرحه قال : « الألف واللام »<sup>(٢)</sup> .

وفي شرح اللمحة البدرية قال متابعا لأبي حيان : العلامة الأولى « الألف واللام »<sup>(٣)</sup> .

ولكنه في شرح الشذور اعترض على من يقول « الألف واللام » فقال<sup>(٤)</sup> : ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قسيميه ؛ إحداها (أل) ، وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول : « الألف واللام » لأنه لا يقال في « هل » الهاء واللام ، ولا في « بل » الباء واللام .

ويبدو أن ابن هشام في ذلك متأثر بابن مالك الذي قال في شرح الكافية

---

(١) أوضح المسالك ١٣/١ وما بعدها .

(٢) شرح قطر الندى ١٥ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ١٦٨/١ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٥ .

الشافية<sup>(١)</sup> : التعبير بأل أولى من التعبير بالألف واللام ، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ « هل » و « بل » فكما لا يعبر عن هل وبل بالهاء واللام ، والباء واللام ، بل يحكى لفظهما ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها . وقد استعمل التعبير بأل الخليل وسيبويه رحمهما الله .

ثانياً : لم يبين ابن هشام نوع (أل) التي هي من علامات الاسم في شرح القطر ولكنه قيدها في الجامع الصغير<sup>(٢)</sup> ، وفي أوضح المسالك<sup>(٣)</sup> بغير الموصولة كالفرس والغلام .

وزاد عليه الشيخ خالد في التصريح غير الاستفهامية ، فقال<sup>(٤)</sup> : العلامة الرابعة (أل) بجميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية ...

ثم قال : وأما (أل) الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو : أل فعلت ؟ بمعنى هل فعلت ؟ حكاه قطرب .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك<sup>(٥)</sup> : فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع ، كقوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُه .....

وفي شرح الشذور وشرح اللمحة نفهم من كلام ابن هشام أنه يقصد بأل غير الموصولة ، أو «أل» المعرّفة ، لأنه مثل لها بالرجل والكتاب

(١) شرح الكافية الشافية ٢٩٧/١ - ٢٩٨ . وانظر شرح التسهيل ٢٥٣/١ .

(٢) الجامع الصغير ٩ .

(٣) أوضح المسالك ٢٠/١ .

(٤) التصريح ٣٨/١ - ٣٩ .

(٥) أوضح المسالك ٢٠/١ .

والدار<sup>(١)</sup> .

ومثل في شرح الشذور أيضاً بقول المتنبي :

الخيْلُ واللَيْلُ والبيداءُ تعرفني      والسيفُ والرمحُ والقرطاسُ والقلمُ

قال<sup>(٢)</sup> : فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول (أل) عليها .

### (٥) علامَ يُبنى الفعل الماضي ؟

قال ابن هشام في قطر الندى بأن الفعل الماضي يعرف بتاء التأنيث الساكنة ، وبنائوه على الفتح كضَرَبَ ، إلا مع واو الجماعة فيضمّ كضربُوا ، أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضَرَبْتُ<sup>(٣)</sup> .

ثم قال في شرحه : وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات : الضمّ والفتح والسكون .

ولكن ابن هشام في أوضح المسالك جعل الفعل الماضي مبنياً على الفتح، وأما الضم والسكون فعارضان .

قال : وبنائوه على الفتح كضربَ . وأما « ضربتُ » ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراحتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وكذلك ضمة « ضربُوا » عارضة لمناسبة الواو<sup>(٤)</sup> .

ولذلك قال الخطيب الشربيني في شرح القطر : وما قرّرتُ به عبارة

(١) شرح شذور الذهب ١٦ ، شرح للمحة البدرية ١٧٠/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ١٧ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٣ .

(٤) أوضح المسالك ٣٦/١ .

المصنف من أن السكون والضم عارضان وأنه مبني على الفتح مطلقاً هو ما جرى عليه في الأوضح ، وإن كان ظاهر عبارته تخالفه<sup>(١)</sup> .

### (٦) فعل الأمر معرب أم مبني ؟

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر نحو « افعُلْ » معرب مجزوم بلام الأمر مضمرة . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون<sup>(٢)</sup> .

وقد تابع ابن هشام البصريين في أكثر كتبه ، فقال في شرح القطر : ..  
بيّنْتُ أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون كاضربْ واذهبْ<sup>(٣)</sup> ..  
وقال في شرح الشذور : الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد ، وهو فعل الأمر ، وذلك لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه<sup>(٤)</sup> .

وكذلك قال في أوضح المسالك : الأمر ، وبنائؤه على من يجزم به مضارعه ، فنحو « اضربْ » مبني على السكون ، ونحو « اضربا » مبني على حذف النون ، ونحو « اغزُ » مبني على حذف آخر الفعل<sup>(٥)</sup> .  
وكذلك في شرح اللمحة<sup>(٦)</sup> .

(١) مغيث النداء إلى شرح قطر الندى ١٥٣ .

(٢) الإنصاف مسألة ٧٢ ، اتلاف النصره ١٢٥ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ٧٠ .

(٥) أوضح المسالك ٣٧/١ .

(٦) انظر شرح اللمحة البدرية ٣٢٢/٢ .

ولكن ابن هشام تابع الكوفيين في كتابه المغني ، فذهب إلى أن فعل الأمر  
معرب ، قال : وزعم الكوفيون وأبو الحسن الأخفش أن لام الطلب حذف  
حذفاً مستمراً في نحو : قُمْ واقْعُدْ . وأن الأصل لتَقُمْ ولتَقْعُدْ ، فحذفت اللام  
للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . ويقولهم أقول ، لأن الأمر معني حقه أن  
يؤدي بالحرف .. (١) .

واستدل ابن هشام لهذا الرأي بعدد من الأدلة والشواهد ، منها قراءة  
جماعة ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ ، والحديث : « لتأخذوا مصافكم » .  
ولهذا عقب الشيخ خالد عند قول ابن هشام في التوضيح بأن الفعل ثلاثة  
أنواع ، فقال : عند جمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط  
الأمر ، بناء على أن أصله مضارع ، وانتصر له الموضح في المغني (٢) .

### (٧) هل يجوز القصر في الهن ؟

ذكر ابن هشام في بعض كتبه لغتين في « الهن » وهما النقص والإتمام .  
وقال : وأما « الهن » فإذا استعمل مفرداً نقص ، وإذا أضيف بقي في اللغة  
الفصحى على نقصه . تقول : هذا هنٌ ، وهذا هنك . فيكون في الأفراد  
والإضافة على حدّ سواء . ومن العرب من يستعمله تاماً في حالة الإضافة ،  
فيقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ومررت بهنيك ، وهي لغة قليلة ، ولقتها  
لم يطلع عليها القراء ولا أبو القاسم الزجاجي (٣) .

(١) مغني اللبيب « حرف اللام » ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) التصريح ٤٤/١ ، ٥٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٤٢ . وانظر : أوضح المسالك ٤٤/١ ، شرح اللوحة البدرية

١٩٨/١ .

ولكن ابن هشام في شرح الشواهد ذكر فيه لغة ثالثة وهي القصر ، فقال: في الهن مضافاً لغير الياء اللغات الثلاث ، وأغربها القصر ، ولم أر من حكاه غير أبي البقاء في اللباب ، والأندلسي في شرح المفصل ، ولم يذكر له شاهداً<sup>(١)</sup> .

### (٨) ما الذي يجمع من الأسماء الستة جمع تصحيح ؟

قال ابن هشام في شرح القطر ، في إعراب الأسماء الستة : وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً ، تقول : جاءني أبون ، ورأيت أبين ، ومررت بأبين . ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحـم<sup>(٢)</sup> .

ولكن ابن هشام في أوضح المسالك جعل هذا الجمع شاذاً ، فقال : وشذَّ أبون وأخون<sup>(٣)</sup> .

قال الصبَّان : وقد سمع جمع أب وأخ وذو جمع مذكر سالماً ، قيل وهن وحـم وفـم بلا ميم أيضاً<sup>(٤)</sup> .

وقال الصبَّان أيضاً - بعد قول الأشموني ( وشذَّ أبون وأخون ) - : أي وهنون وحمون وذوون وفون ، على القول بسماع الكل ، كما مر<sup>(٥)</sup> .

(١) تلخيص الشواهد ٦٢ .

(٢) شرح قطر الندى ٦٠ .

(٣) أوضح المسالك ٥٢/١ .

(٤) حاشية الصبان ٧٤/١ .

(٥) حاشية الصبان ٨٥/١ .



## (٩) الضمير المستتر وجوباً وجوازاً

قسم ابن هشام الضمير المستتر إلى قسمين : واجب الاستتار ، وجائز الاستتار .

قال في شرح القطر : ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم أو بالنون كنعقوم أو بالتاء كنعقوم . ألا ترى أنك لا تقول : « أقوم زيد » ولا تقول « نعوم عمرو » . ونعني بالمستتر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو : زيد يقوم ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول : زيد يقوم غلامه<sup>(١)</sup> .

وكذلك فعل ابن هشام في أوضح المسالك ، فقال : وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ... وإلى مستتر جوازاً وهو ما يخلفه ذلك ، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة أو اسم الفعل الماضي نحو : « زيداً قام ، وهند قامت ، وزيداً قائمٌ أو مضروب أو حسنٌ ، وهيهات » ، ألا ترى أنه يجوز « زيداً قام أبوه » ، أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقي<sup>(٢)</sup> .

ثم اعترض ابن هشام بعد ذلك على هذا التقسيم ، فقال : تنبيه - هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ، إذ الاستتار في نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال : « قام هو » على الفاعلية ، وأما « زيد قام

(١) شرح قطر الندى ١٢٩ .

(٢) أوضح المسالك ٨٧ - ٨٨ .

أبوه « أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر . والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه وغيره كقام<sup>(١)</sup> .

وابن هشام يشير بذلك إلى قول ابن يعيش : وهذا الضمير المستتر على ضربين لازم وغير لازم ، والمراد بقولنا « لازم » أن لا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرة ذوات العلامة ، وذلك نحو : أقوم...<sup>(٢)</sup> .

ويشير أيضاً إلى رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية حيث قال : والمراد بالواجب الخفاء ما لا يعني عنه ظاهر ، ولا يقع موقعه ضمير بارز إلا وهو توكيد لمنوي<sup>(٣)</sup> .

وفصل ابن مالك هذا الرأي في شرح التسهيل فقال : الواجب الخفاء هو الذي لا يزال مستكناً ، ولا يعني عنه ظاهر ، ولا مضمير بارز كالمُنويِّ في نحو : أفعُلْ ، ونفعلُ ، وأفعلْ ، وتفعلُ ونزَالِ . فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغني بمعناه عن لفظه ، فإن قصد توكيده جيء بالبارز المطابق .

ثم قال ابن مالك : الجائز الخفاء هو الذي يخلفه ظاهر أو مضمير بارز ، كقولك : زيد حسنٌ ، ففي حسنٍ ضمير منوي مرفوع به ، وليس خفاؤه واجباً بل جائزاً ، لأنه قد يخلفه ظاهر نحو : زيد حسنٌ وجهه ، ومضمير بارز نحو : زيد ما حسنٌ إلا هو..<sup>(٤)</sup> .

---

(١) أوضح المسالك ٨٨ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/١ - ١٢١ .

ويبدو أن الدماميني قد تبع ابن هشام في اعتراضه على هذا التقسيم ، فقال في شرح التسهيل معترضاً على ابن مالك : وقد انتقد على المصنف بأن الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء ، إذ لا يصح أن يقال : زيد قام هو ، مثلاً ، على أن يكون « هو » فاعلاً بقام ، وكون الظاهر قد يقع موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك : زيد ما قام إلا هو ، لا يوجب جواز إثبات الخفاء لهذا الضمير ، وذلك لأن هذا تركيب آخر غير تركيب زيد قام ، وليس الكلام فيه . أما زيد قام فضميره واجب الاستكان دائماً ، ولا يظهر في حين من الأحيان ، ولو قلت : زيد قام هو ، ف « هو » توكيد للضمير المستكن لا فاعل .. (١) .

#### (١٠) مراتب المشار إليه

ذهب ابن هشام في شرح القطر إلى أن المشار إليه له مرتبتان إما أن يكون قريباً أو بعيداً<sup>(٢)</sup> .

قال الشيخ خالد<sup>(٣)</sup> : وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قُربى وبعُدَى لا غير تبع فيه الناظم ، وخالفه في شرح اللمحة<sup>(٤)</sup> ، فقال : والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها ؛ فللمفرد المذكر « ذا » للقريب ، و « ذاك » للمتوسط ، و « ذلك » للبعيد . ولثناه « ذان » للقريب ، و « ذانك »

(١) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني ١٩/٢ .

(٢) شرح قطر الندى ١٣٨ .

(٣) التصريح ١٢٩/١ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢٥٥/١ بتصرف .

بتخفيف النون للمتوسط ، و« ذانك » بتشديدها للبعيد . وجمعه « أولاء »  
للقريب بمدّ في لغة الحجاز ويقصر في لغة تميم ، و« أولاك » بالقصر للمتوسط،  
و« أولك » بالمدّ للبعيد . وللمفرد المؤنث « ذي وتي » للقريب ، و« تيك »  
للمتوسط ، و« تلك » للبعيد . وللمثنى « تان » للقريب ، و« تانك »  
بالتخفيف للمتوسط ، و« تانك » بالتشديد للبعيد . وجمعه « أولاء »  
للقريب ، و« أولاك » للمتوسط و« أولك » للبعيد .

قال الفاكهي في شرح القطر<sup>(١)</sup> : وقضيته كلامه أنه ليس لاسم الإشارة  
إلا مرتبتان قُربى ويُعدى ، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين . لكن  
الجمهور على أن له ثلاث مراتب : قُربى وهي المجردة من اللام والكاف ،  
وُبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة والكاف في المثنى ،  
ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها ، لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة  
المسافة، وعليه المصنف في شرح اللحة ، وصحّحه ابن الحاجب .

### (١١) هذان وهاتان معربان أم هينيان ؟

قال ابن هشام في شرح القطر : ولثنية المذكر « ذان » بالألف رفعاً  
و« ذين » بالياء جرّاً ونصباً .. ولثنية المؤنث « تان » بالألف رفعاً و« هاتين »  
بالياء جرّاً ونصباً<sup>(٢)</sup> .

واعترض عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد فقال معلقاً عليه : عبارة  
المؤلف تميل إلى اعتبار ( ذان وذين ) و ( تان وتين ) مثنيتين حقيقة ، وهو رأي

(١) مجيب النداء ١/٢٠٥ .

(٢) شرح قطر الندى ١٣٧ .

ضعيف عند المحققين من علماء العربية ، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية جيء بها على صورة المثني ، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع وذو الياء للاستعمال في حال الجر وحال النصب ، كما وضعوا ألفاظاً مختلفة وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً نحو ( أنا وأنت وهو ) للاستعمال في حال الرفع و ( إياك ) وأخواته للاستعمال في حال النصب . وإنما قلنا إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب :

الأول : أن علة البناء موجودة في أسماء الإشارة كلها .

الثاني : أن ( ذان ) ليس مبنياً على مفردة ، إذ لو ثني مفردة لقبل ذيان كما يقال في تثنية فتى فتيان .

الثالث : أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيته أن يقصد تنكيره .. وقد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال من الأحوال<sup>(١)</sup> .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك : وإنما أعرب « هذان وهاتان مع تضمنهما المعنى الإشارة ، لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثني ، والتثنية من خصائص الأسماء<sup>(٢)</sup> .

واعترض عليه الشيخ خالد فقال في شرحه : وهذا القول ملفق من قولين؛ فإن من قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ، ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثني وليسا مثنيين حقيقة ، وهو الأصح ، لأن من

---

(١) شرح قطر الندى ١٣٧/ الحاشية .

(٢) أوضح المسالك ٣١/١ .

شرط التثنية قبول التنكير ، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكر في شرح الشذور<sup>(١)</sup> . ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثني المرفوع ، وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صورة المثني المجرور والمنصوب . فقوله أولاً « وإنما أعرب هذان وهاتان » يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول ، وقوله ثانياً « لحيئهما على صورة المثني » يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة ، كالقول الثاني . وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما . هذا قول ثالث لم أقف عليه<sup>(٢)</sup> .

قال الفاكهي : والأصح وعليه ابن الحاجب أنهما مثنيان جيء بهما على صورة المثني ، وليسا بمثنيين حقيقة ، لأن من شرط التثنية قبول التنكير<sup>(٣)</sup> .

## (١٢) هل يقع « الذي » موصولاً حرفياً ؟

عدّ ابن هشام « الذي » في أوضح المسالك مشتركاً بين الموصول الحرفي والموصول الاسمي .

قال<sup>(٤)</sup> : فالحرفي كل حرف أوّل مع صلته بمصدر وهو ستة ، أنّ ، وأن ، وما ، وكي ، ولو ، والذي .

ثم مثل للذي بقوله تعالى : ﴿ وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) شرح شذور الذهب ١٤٠ .

(٢) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٥٠/١ .

(٣) مجيب التدا إلى شرح قطر الندى ٢٠٢/١ .

(٤) أوضح المسالك ١٣٧/١ .

(٥) سورة التوبة آية ٦٩ .

وكذلك عدّها مع الموصول الحرفي في الجامع الصغير<sup>(١)</sup> .

ولكنه في مصنفاته الأخرى عدّها من الموصول الاسمي .

وفي الباب الخامس من مغني اللبيب - في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها - ذكر ابن هشام قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع بأن الذي وأن المصدرية يتقارضان ، فتقع الذي مصدرية كقوله :

أتقرح أكبادُ المحيّن كالذي أرى كبدي من حبّ ميةً يقرحُ

ثم نسب ابن هشام القول بحرفيتها إلى عدد من العلماء ، ولم يصرّح هو بموقفه ، قال<sup>(٢)</sup> : فأما وقوع « الذي » مصدرية فقال به يونس والفراء والفراسي ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك . وجعلوا منه ﴿ ذلك الذي يبشّر الله عباده ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ .

وابن مالك جعل « الذي » على ثلاثة أقسام ، قال : قلت : حاصل كلام أبي علي أن الذي على ثلاثة أقسام : موصولة ، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة ، ومصدرية محكوم بحرفيتها . وهذا المذهب أيضاً هو مذهب الفراء رحمه الله ، وهو الصحيح ، وبه أقول<sup>(٤)</sup> .

قال معمرّ المكي<sup>(٥)</sup> : والظاهر أن من قال بحرفيته تمسك بإفراده ، إذ لو

(١) الجامع الصغير ٣٦ .

(٢) مغني اللبيب ٦٠٢-٦٠٣ . وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٣٧/١ وما بعدها .

(٣) سورة الشورى آية ٢٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢١٩/١ .

(٥) التعليقة المفيدة ٣٤٨/١ .

كان اسماً لكان القياس يقتضي أن يؤتى به دالاً على الجمع ليطابق الضمير في الفعل بعده ، ولأجل ذلك احتاج من قال باسميته إلى جعله في الآية المذكورة صفة لمصدر محذوف . والتقدير : وحضتم كالحوض الذي نحاضوه .

وقال الشيخ خالد<sup>(١)</sup> في وقوع « الذي موصولاً حرفياً عند ابن هشام : « والذي » على وجه حكاة الفارسي في الشيرازيات عن يونس ، وأنه جعل منه ﴿ ذلك الذي يُبشِّرُ الله عباده ﴾ قاله الموضح في الحواشي ، ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب الجمحي :

يأليت من يمنع المعروف يُمنَّعه      حتى يذوق رجالٌ مُرَّ ما صنعوا  
وليت رزقَ رجالٍ مثلُ نائلهم      قوتٌ كقوتِ ووسع كالذي وسعوا

### (١٣) هل تدخل « أل » الموصولة على الصفة المشبهة ؟

ذكر ابن مالك في التسهيل من الأسماء الموصولة ( الألف واللام ) قال :  
خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها ، وتوصل بصفة محضة<sup>(٢)</sup> .

وقال في شرح التسهيل : وعنت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين<sup>(٣)</sup> .

قال ابن عقيل في شرح الألفية : وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور

(١) التصريح على التوضيح ١/١٣٠ .

(٢) التسهيل ص ٣٤ .

(٣) شرح التسهيل ١/٢٠١ .



في هذه المسألة ، فمرة قال إنها موصولة ، ومرة منع ذلك<sup>(١)</sup> .

أما ابن هشام فقد أجاز في شرح القطر دخول (أل) الموصولة على الصفة المشبهة ، فقال : وإنما تكون (أل) موصولة بشرط أن تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب ، والصفة المشبهة كالحسن . فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل ، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب ، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى فهي حرف تعريف<sup>(٢)</sup> .

وفي أوضح المسالك<sup>(٣)</sup> مثل ابن هشام لأل الموصولة الداخلة على اسم الفاعل بقوله تعالى : ﴿ إِنِ الْمَصْدَقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ ﴾<sup>(٤)</sup> والداخلة على اسم المفعول بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾<sup>(٥)</sup> .

قال الشيخ نخالد<sup>(٦)</sup> : وسكت عن الصفة المشبهة نحو « الحسن » لأن (أل) الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني .

ولكن ابن هشام — وهو يشرح قول ابن مالك في الألفية ، ( وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَل ) عاد ومثل للصفة الصريحة بضارب ومضروب وحسن<sup>(٧)</sup> .

(١) شرح ابن عقيل ١/١٥٦ .

(٢) شرح قطر الندى ١٤٢ .

(٣) أوضح المسالك ١/١٥٣ .

(٤) سورة الحديد آية ١٨ .

(٥) سورة الطور آية ٥ .

(٦) التصريح ١/١٣٧ .

(٧) أوضح المسالك ١/١٦٥ .

قال الشيخ خالد : ( كضارب ومضروب ) اتفاقاً ، ( وحسن ) على قول ابن مالك ، ونصّه : وعيّت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين . وصحّح الموضح في المغني أن ( أل ) الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف<sup>(١)</sup> .

وفي الجامع الصغير شكك ابن هشام في دخولها على الصفة المشبهة ، فقال : و ( أل ) الداخلة على اسم فاعل أو مفعول ، قيل أو صفة مشبهة<sup>(٢)</sup> . وفي شرح الشذور خصّ ابن هشام ( أل ) الموصولة بأنها الداخلة على اسم فاعل كالضارب أو اسم مفعول كالمضروب<sup>(٣)</sup> .

وفي المغني أنكر ابن هشام دخولها على الصفة المشبهة حين تحدث عن ( أل ) فقال : تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه ، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل والصفات المشبهة ، وليس بشيء ، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تقول بالفعل<sup>(٤)</sup> .

---

(١) التصريح ١٤٢/١ .

(٢) الجامع الصغير ٣٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ١٤٨ .

(٤) مغني اللبيب ٤٩ . وانظر التعليقة المفيدة لمكي ٣٦٥ .

## (١٤) هل تدخل « أل » الموصولة على الفعل المضارع ؟

منع ابن هشام في شرح الملحمة ، وفي شرح الشذور ، وفي المغني دخول ( أل ) الموصولة على الفعل المضارع ، وعده من الضرورات الشعرية ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ  
وقال في شرح الملحمة<sup>(١)</sup> : هذا من الضرورات المستقبحة عند المحققين ،  
حتى قال الإمام عبد القاهر : إن استعمال مثله خطأ بإجماع .

وقال في شرح الشذور<sup>(٢)</sup> : ذلك ضرورة قبيحة ، حتى قال الجرجاني ما  
معناه : إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع . أي إنه لا يقاس عليه .  
و ( أل ) في ذلك اسم موصول بمعنى الذي .

وفي مغني اللبيب<sup>(٣)</sup> ذكر أن ( أل ) الموصولة ربما وصلت بظرف ، أو  
بجملة اسمية ، أو فعلية فعلها مضارع ، واستدل للأخير بقول الشاعر :

صوتُ الحمارِ يُجَدِّغُ .....

ثم قال : والجميع خاص بالشعر ، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير .

ولكن ابن هشام في أوضح المسالك أجتاز دخول ( أل ) الموصولة على  
الفعل المضارع ، فقال<sup>(٤)</sup> : وقد توصل بمضارع كقوله :

(١) شرح الملحمة البدرية ١٧٠/١ .

(٢) شرح شذور الذهب ١٦ .

(٣) مغني اللبيب ٤٩ - ٥٠ .

(٤) أوضح المسالك ١٦٥ - ١٦٦ .

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُه

قال : ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

فكيف نفسّر موقف ابن هشام في أوضح المسالك ؟

أجاب حفيده عن هذا الإشكال فقال<sup>(١)</sup> : وظاهر كلام المصنف أن دخولها على المضارع ليس ضرورة ، وهو قول لابن مالك أيضاً ، كذا قيل . والصواب أن المصنف لا يرى ذلك ، وإنما قيّد كلام الألفية بذلك ، لأن ابن مالك يرى جواز وصلها بالجملة الفعلية نثراً و نظماً .

وبذلك أيضاً قيّد الشيخ خالد كلام ابن هشام في التوضيح ، فقال<sup>(٢)</sup> :

فأما ( أل ) الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختياراً عند الناظم وبعض الكوفيين ، واضطراباً عند الجمهور ، حتى قال الشيخ عبد القاهر إنه من أقبح الضرورات ، كما نقله الموضّح عنه في شرح الشذور .

وفيه إشارة إلى قول ابن مالك في الألفية :

وصفة صريحة صلة ( أل ) وكونها بمعرب الأفعال قلّ

وقد أورد ابن مالك ثلاثة أبيات في شرح التسهيل دخلت فيها ( أل ) على الفعل المضارع ، ثم قال<sup>(٣)</sup> : وعندني أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة .

---

(١) حاشية الحفيد على أوضح المسالك - مخطوطة القدس . وانظر التعليقة المفيدة لمعمر

المكي ١١٣ - ١١٤ .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٨/١ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ - ٢٠٢ .

(١٥) ما نوع (أل) في « اليزيد » من قول الشاعر :

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً ؟

المنوع من الصرف يجر بالفتحة بدلاً من الكسرة ، إلا إذا دخلت عليه (أل) أو أضيف . ومثّل ابن هشام في متن القطر لما دخلت عليه (أل) « بالأفضل » ، وقال في شرح القطر<sup>(١)</sup> : تمثيلي بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله :

رأيتُ الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

قال : لأنه يحتمل أن يكون قدّر في « يزيد » الشيع ، فصار نكرة ، ثم أدخل عليه (أل) للتعريف . فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و (أل) زائدة فيه ، كما زعم من مثّل به . وهكذا يضعّف ابن هشام هنا الاحتجاج بهذا البيت سواء كانت (أل) في « يزيد » للتعريف أو أنها زائدة .-

ولكن ابن هشام استدل بهذا البيت في أوضح المسالك<sup>(٢)</sup> على اعتبار (أل) فيه زائدة ، وقال بأن المنوع من الصرف يجر بالكسرة إذا دخلته (أل) معرفة نحو « في المساجد » أو موصولة نحو ﴿ كالأعمى والأصم ﴾<sup>(٣)</sup> أو زائدة كقوله :

رأيتُ الوليد بن اليزيد مباركاً

(١) شرح قطر الندى ص ٧٢ .

(٢) أوضح المسالك ٧٣/١ .

(٣) سورة هود آية ٢٤ .

كما استشهد به مرة أخرى في أوضح المسالك<sup>(١)</sup> على أن (أل) في « يزيد » زائدة للضرورة .

وكذلك استشهد ابن هشام في المغني<sup>(٢)</sup> بهذا البيت على أن (أل) فيه زائدة غير لازمة خاصة بالشعر . كما ذكر احتمال أن تكون (أل) فيه للتعريف وأن « يزيد » نكّر ثم أدخلت عليه (أل) .

### (١٦) أداة التعريف (أل) أم (اللام) وحدها ؟

عرض ابن هشام في شرح القطر لهذه المسألة من غير أن يختار فيها رأياً ، فقال : والمشهور بين النحويين أن المعرف (أل) عند الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه .. وزعم ابن مالك أنه لاخلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف (أل) ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية ؟ واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه .

ثم قال ابن هشام : وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاثة مذاهب ؛ أحدها: أن المعرف (أل) والألف أصل ، والثاني : أن المعرف (أل) والألف زائدة . الثالث : أن المعرف اللام وحدها . والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء<sup>(٣)</sup> .

قال الشيخ خالد : وأسقط مذهباً رابعاً ، وهو أن المعرف الهمزة وحدها ،

(١) أوضح المسالك ١/١٨٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ٥٢ .

(٣) شرح قطر الندى ١٥٥ .

واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرد<sup>(١)</sup> .  
ويبدو أن ابن هشام اختار في بعض مصنفاته أن المعرف اللام وحدها ،  
وهو مذهب سيويه . قال الفاكهي : « اختاره المصنف ( يعني ابن هشام ) في  
حواشيه ، وقال إنه من الحسن . يمكن ، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله  
أو بحجاب عنه ، ولكنه رجح في الجامع قول الخليل »<sup>(٢)</sup> .  
قال في الجامع الصغير ، في باب المعرف بالأداة : وهي ( أل ) لا اللام  
فقط<sup>(٣)</sup> .

واختار مذهب الخليل أيضاً في أوضح المسالك ، فقال في باب المعرف  
بالأداة : وهي ( أل ) لا اللام وحدها وفقاً للخليل وسيويه ، وليست الهمزة  
زائدة ، خلافاً لسيويه<sup>(٤)</sup> .

وابن هشام هنا متابع لابن مالك ، فقد نقل عبارته في التسهيل إذ قال في  
باب المعرف بالأداة : وهي ( أل ) لا اللام وحدها ، وفقاً للخليل وسيويه ،  
وقد تخلفها أم ، وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيويه<sup>(٥)</sup> .  
ثم فصل ابن مالك في الشرح وأطال فيه ، وصحح مذهب الخليل ، قال :  
لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر<sup>(٦)</sup> .

(١) التصريح ١/١٤٨ .

(٢) مجيب النداء ١/٢٢٧ .

(٣) الجامع الصغير ٣٧ .

(٤) أوضح المسالك ١/١٧٩ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٤ وما بعدها .

## (١٧) هل يعدّ « العموم » رابطاً لجملة الخبر بالمبتدأ ؟

ذكر ابن هشام في شرح القطر أن جملة الخبر ترتبط بالمبتدأ برابط من أربعة ، وهي : الضمير والإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه والعموم . ومثّل للعموم بنحو : زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ . قال : فزيد مبتدأ ، ونعم الرجل جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم ، وذلك لأن ( أل ) في الرجل للعموم ...<sup>(١)</sup> .

وكذلك فعل في شرح اللمحة<sup>(٢)</sup> ، وفي أوضح المسالك<sup>(٣)</sup> .

وقد فصل في مغني اللبيب فجعل روابط الجملة بالخبر عشرة ، قال :  
والخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو : زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ ، وقوله :

فأما الصبرُ عنها فلا صبرا

ثم اعترض ابن هشام على هذا الرابط ، وقال : كذا قالوا ، ويلزمهم أن يميزوا : زيدٌ مات الناس ، وعمروٌ كلُّ الناس يموتون ، وخالدٌ لا رجل في الدار . أما المثال فقيل : الرابط إعادة المبتدأ بمعناه ، على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة ، وعلى القول بأن ( أل ) في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس . وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مراداً ، إذ المراد أنه لا صبر له عنها ، لأنه لا صبر له عن شيء<sup>(٤)</sup> .

(١) شرح قطر الندى ١٦٣ - ١٦٤ . وانظر التعليقة المفيدة ٣٩٧ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٣٣٦/١ وما بعدها .

(٣) أوضح المسالك ١٩٩/١ .

(٤) مغني اللبيب ٥٥٤ .



## (١٨) ما حكم حذف خبر المبتدأ بعد لولا ؟

ذهب ابن هشام في قطر الندى<sup>(١)</sup> إلى أنه يجب حذف الخبر قبل جواب لولا ، نحو قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنّا مؤمنين ﴾<sup>(٢)</sup> ، ولم يفصل في المسألة ولكنه فصل في هذه المسألة في شرح اللمنحة<sup>(٣)</sup> ، وجعلها على ثلاثة أنواع ؛ فإن كان الخبر كوناً مطلقاً وجب حذفه ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمتك . وإن كان كوناً خاصاً ودلّ عليه دليل فالحذف على سبيل الجواز ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنّا مؤمنين ﴾ أي لولا أنتم أضللتمونا . وإن كان كوناً خاصاً ولم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر لهدمتُ الكعبة وأعدتُها على قواعد إبراهيم » .

وكذلك فعل ابن هشام في أوضح المسالك<sup>(٤)</sup> ، وجعل من جواز

الوجهين قول المعري :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ      فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وذهب إلى هذا الرأي أيضاً في المغني<sup>(٥)</sup> ، ثم قال : ولحن جماعة ممن أطلق

---

(١) شرح قطر الندى ١٧٤ .

(٢) سورة سبأ آية ٣١ .

(٣) شرح اللمنحة البدرية ٣٤١/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٢١/١ .

(٥) مغني اللبيب ٣٠٢ .

وجوب حذف الخبر المعري في قوله في وصف سيف :

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمدُ يمسه لسالا

ثم قال ابن هشام : وليس بجيد ، لاحتمال تقدير « يمسه » بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسه ، ثم حذف أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسه جملة معترضة ...

ويبدو تأثر ابن هشام واضحاً بآراء مالك الذي سبق إلى تفصيل هذه المسألة في شرح التسهيل ، ثم قال<sup>(١)</sup> : وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوين ، وغفل عنه أكثر الناس .

وقد تابع الناظم على ذلك ولده في شرح الألفية ، عند قول ابن مالك :

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتمٌ .....

فذكر ابن الناظم أن خبر المبتدأ يحذف وجوباً بعد لولا الامتناعية ، بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ ، نحو : لولا زيد لزررتك ، ثم قال : فإن لم يدل على ذلك دليل وجب ذكره ، كقول الزبير رَضَوْنَا مِنْهُ :

ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة عصفور ولم أتلعنم

وقوله رَضَوْنَا مِنْهُ : « لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فجعلت

لها بابين » . وإن دل على ذلك دليل جاز ترك الخبر وذكره ، كقول أبي العلاء المعري :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ  
فلولا الغمدُ يمسه لسالا

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/١ .

ولو قيل في الكلام : لولا الغمد لسالا ، لصحّ... (١) .

قال ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم وهو يشرح بيت المعري :  
معناه: إن سيف هذا المدوح تهابه السيوف كما أن هذا المدوح تهابه  
الرجال ، حتى إن السيوف يذوب حديدها ، فلولا أغمادها تمسكها لسالت...  
والخير قوله «يمسكه» .

ثم قال : وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد ، بل للتمثيل ، لأن المعري لا  
يحتاج بشعره ، وقد لحنه في هذا البيت القائلون بوجوب حذف الخير بعد لولا ..  
ويمكن تخريجه على غير الخير ، وهو أن يكون الأصل : أن يمسكه ، وتكون أن  
وصلتها بدل اشتمال من الغمد ، ثم حذف أن ورفع الفعل (٢) .  
فيكون كلام ابن هشام هنا موافقاً لكلامه في المغني .

### (١٩) بِمَ يَتَعَلَّقُ الْخَيْرُ إِذَا وَقَعَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا ؟

قال ابن مالك في باب المبتدأ والخير :

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفٍ جرٍّ ناوين معنى كائن أو استقرّ

ذكر ابن هشام في قطر الندى أن الخير يقع ظرفاً وجاراً ومجروراً ،  
وتعلّقهما بمستقرّ أو استقرّ محذوفين . ولم يرجح ابن هشام أحد التقديرين .  
قال في شرح القطر (٣) : ويقع الخير ظرفاً منصوباً كقوله تعالى :

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٤٨ .

(٢) تخلص الشواهد ٢٠٩ .

(٣) شرح قطر الندى ١٦٥ .

﴿ والركب أسفل منكم ﴾<sup>(١)</sup> ، وجاراً ومجروراً كـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقرّ أو استقرّ . والأول اختيار جمهور البصريين ، وحتّهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً . والثاني اختيار الأحفش والفراسي والزمخشري ، وحتّهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

وكذلك فعل ابن هشام في شرح اللمحة<sup>(٣)</sup> ، فذكر الرأيين وحثّ كل منهما من غير أن يرجح أحدهما .

واختار ابن هشام في أوضح المسالك مذهب البصريين ، فقال<sup>(٤)</sup> : ويقع الخبر ظرفاً نحو ﴿ والركب أسفل منكم ﴾ ومجروراً نحو ﴿ الحمد لله ﴾ ، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف ، وأن تقديره كائن أو مستقرّ، لا كان أو استقرّ .

ولكن ابن هشام في مغني اللبيب - في أحكام شبه الجملة من الباب الثالث - ذهب إلى اختلاف التقدير باختلاف المعنى ، قال<sup>(٥)</sup> : والحقّ عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى ، كما سأبيّنه .

---

(١) سورة الأنفال آية ٥٢ .

(٢) سورة الفاتحة آية ١ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٣٣٨/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٠٠/١ .

(٥) مغني اللبيب ٤٩٩ .

ثم بيّنه في باب الخير فقال : وأما نحو : زيد في الدار ، فيقدّر كوناً مطلقاً ، وهو كائن أو مستقر ، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو : الصومُ اليومَ أو في اليوم ، والجزاءُ غداً أو في الغد . ويقدرُ كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضىّ هذا هو الصواب . وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضربني زيدا قائماً ، إن التقدير : إذ كان ، إن أريد المضى ، أو إذا كان إن أريد به المستقبل ، ولا فرق . وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال .

قال حفيده في حاشيته على أوضح المسالك بعد أن نقل كلامه في المغني : « وهو مخالف لما ذكر هنا »<sup>(١)</sup> ، أي في أوضح المسالك .

### (٢٠) « لا » العاملة عمل ليس هل يكون اسمها معرفة ؟

اشتراط ابن مالك في إعمال « لا » عمل ليس أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، فقال في الألفية :

في النكرات أعملتُ كليس « لا »

وكذلك اشتراط ابن هشام في شرح القطر أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، قال<sup>(٢)</sup> : ولهذا غلّط المتنبّي في قوله :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً  
وقال في الجامع الصغير<sup>(٣)</sup> : وتختص بالنكرات على الأصح .

(١) حاشية الحفيد على أوضح المسالك - مخطوطة القدس .

(٢) شرح قطر الندى ٢٠١ .

(٣) الجامع الصغير ٥٨ .

وفي أوضح المسالك<sup>(١)</sup> اشترط أن يكون المعمولان نكرتين . وكذلك في شرح اللمحة<sup>(٢)</sup> ، وذكر أنهم لحنوا المتنبي في البيت السابق .

وفي شرح الشذور<sup>(٣)</sup> اشترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، ولكنه أجاز بقلة إعمالها في معرفة ، قال : وربما عملت في اسم معرفة ، كقوله :

أنكرتها بعد أعوام مَضِينَ لها لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

وجعل من هذا قول المتنبي :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

وفي المغني<sup>(٤)</sup> ذهب ابن هشام إلى أنها لا تعمل إلا في النكرات ، خلافاً

لابن جني وابن الشجري ، قال : وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابعة

[ الجعدي ] :

وحلّت سَوَادَ القَلْبِ لا أنا باغياً سواها ولا عن حبّها متراخياً

وعليه بنى المتنبي قوله : ( إذا الجود ... )

وابن هشام يشير إلى قول ابن الشجري في أماليه<sup>(٥)</sup> : وجاء في شعر أبي

الطيب أحمد بن الحسين إعمال لا في المعرفة في قوله : ( إذا الجود ... ) .

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ..

---

(١) أوضح المسالك ٢٨٤/١ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٤٣/٢ .

(٣) شرح شذور الذهب ١٩٧ .

(٤) مغني اللبيب ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، تحقيق د. محمود الطناحي .

وفي شرح الشواهد<sup>(١)</sup> قال ابن هشام : قيل وقد تعمل في اسم معرفة .  
واستدل بيت النابغة الجعدي ، ثم قال<sup>(٢)</sup> فيه : وحمله بعضهم على ظاهره ،  
فأجاز عملها في اسم معرفة ، وهو قول أبي الفتح في كتاب التمام ، وابن  
الشجري . وعلى ذلك يتخرّج قول المتنبي ( إذا الجود ... ) .

ولكن ابن هشام ذهب إلى أن الأولى في بيت النابغة أن يووّل على أن  
الأصل : لا أوجد باغياً ...

ولعل ابن هشام في هذا متأثر بابن مالك الذي قال في شرح الكافية<sup>(٣)</sup> :  
ويمكن عندي أن يجعل ( أنا ) مرفوع فعل مضمر ناصب ( باغياً ) على الحال ،  
تقديره : لا أرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الصمير وانفصل .

وفي التسهيل قال ابن مالك في إعمال لا عمل ليس : ورفّعها معرفة نادر .

وقال في الشرح<sup>(٤)</sup> : « وشدّ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ...

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

والقياس على هذا سائغ عندي » .

---

(١) تخلص الشواهد ٢٩٤ .

(٢) تخلص الشواهد ٢٩٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤٤١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ .

## (٢١) هل يجيء خبر « عسى » مفرداً ؟

قال ابن مالك :

ككان « كاد وعسى » لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

كاد وأخواتها تعمل عمل كان ، إلا أن خبرها غالباً يجب كونه جملة .

قال ابن هشام في أوضح المسالك<sup>(١)</sup> : وشذَّ بجيئه مفرداً بعد كاد وعسى ،

كقوله :

فأبْتُ إلى فهمٍ وما كذتُ آيياً

وقولهم « عسى الغوير أبو سا » .

وفي المغني<sup>(٢)</sup> جعل ابن هشام من الأقل استعمال خبر عسى مفرداً ،

واستدل له بقول الشاعر :

أكثرت في اللوم ملحاً دائماً لا تكثرون إنني عسيتُ صائماً

وقوله في المثل : « عسى الغوير أبو سا » .

ثم استدرك ابن هشام على هذا الرأي ، وقدّر الخبر مضارعاً لكان محذوفاً ،

فقال : كذا قالوا ، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر ، أي يكون أبو سا ،

وأكون صائماً ؛ لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي ...

ولكن ابن هشام في شرح الشواهد<sup>(٣)</sup> خالف ما ذهب إليه في المغني ،

(١) أوضح المسالك ٣٠٢/١ .

(٢) مغني اللبيب ١٦٤ .

(٣) تلخيص الشواهد ٣٠٩ .



واختار وجهاً آخر . قال : ربما جاء خبر « عسى وكاد » اسماً مفرداً ، فالأول كقولهم في المثل « عسى الغوير أوسا » . وقوله :

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إنني عسيت صائماً  
والثاني كقوله :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا

ثم شرح ابن هشام المثل المذكور وبين معناه ، ونقل أصله عن الصحاح<sup>(١)</sup> ، قال الأصمعي : أصله أنه كان غازٍ فيه ناس فانهار عليهم ، أو أتاهم فيه عدو فقتلوهم ، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر .

ثم ذكر ابن هشام في إعراب ( أبوسا ) وجوهاً متعددة ، واختار أن يكون مفعولاً مطلقاً ، قال : واختلف في ناصب ( أبوسا ) ؛ فعند سيويه وأبي علي أنه « عسى » ، وأن ذلك من مراجعة الأصول . وقال ابن الأعرابي بـ « صير » محذوفة . وقال الكوفيون : التقدير : أن يكون أبوسا ... وقيل التقدير : يكون أبوسا ، وفيه مجيء الفعل بعد عسى بغير أن ، وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل . وقيل التقدير : عسى الغوير يأتي بأوس ، وفيه ترك أن وإسقاط الجار توسعاً .

ثم لخص ابن هشام هذه الأقوال فقال : وتلخص أن ( أبوسا ) خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به . وأحسن من ذلك كله أن يقدر ييأس أبوسا ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، ويكون مثل قوله تعالى : ﴿ فطفق

---

(١) الصحاح ( غور ) .

مسحاً ﴿١﴾ ، أي مسح مسحاً .

وأما قول الشاعر : ( إني عسيت صائماً ) ، قال ابن هشام<sup>(٢)</sup> : الشاهد في قوله « صائماً » فإنه اسم مفرد جيء به خيراً لعسى ، كذا قالوا ، والحق خلافه ، وأن عسى هنا فعل تام نحري ، لا فعل ناقص لإنشائي ... وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائماً ، فصائماً خيراً لكان ، وأن والفعل مفعول لعسى ..

قال الشيخ يس معقباً على تخالف الرأي عند ابن هشام بين المعني وشرح الشواهد : واعترض في الشواهد ما صوّبه في المعني بأن فيه مجيء الخبر بعد عسى بغير أن ، وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل<sup>(٣)</sup> .

### (٢٢) هل يجيء اسم فاعل من « كاد » الناقصة ؟

قال ابن مالك في باب أفعال المقاربة من الكافية الشافية :

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد ، واحفظ كائداً وموشكا

وقال في شرحها<sup>(٤)</sup> : أفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي ، إلا

كاد وأوشك ، فإنهما استعملتا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً ، واستعمل منهما اسم فاعل قليلاً . فشاهد كائد قول كثير :

(١) سورة ص آية ٣٣ .

(٢) تلخيص الشواهد ٣١٤ .

(٣) حاشية يس على التصريح ٢٠٤/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٤٥٩/١ .

وكذت وقد جالت من العين عبْرَةٌ      سما عاندٌ منها وأُسْبَلُ عاندٌ  
أموت أسيّ يوم الرّجّام وإنني      يقيناً لَرَهْنٌ بالذي أنا كائدٌ  
وقال ابن مالك في التسهيل<sup>(١)</sup> : « واستعمل مضارع كاد وأوشك ،  
وندر اسم فاعل أوشك وكاد » .

وقال في العمدة<sup>(٢)</sup> : « وندراستعمال اسم الفاعل من أوشك ... وأندر  
منه استعمال فاعل كاد في قول كثير » ( وذكر البيهقي ) .

ولكن يبدو أن ابن مالك رجع عن رأيه في جواز استعمال اسم الفاعل  
من كاد ، فلم يذكره في الألفية حين قال :

واستعملوا مضارعاً لأوشكا      وكاد لا غير ، وزادوا مؤشكا

ورجع عن رأيه أيضاً في المتن من شرح التسهيل ، بل أسقطه منه واكتفى  
بقوله : « وندر اسم فاعل أوشك » . وقال في شرحه<sup>(٣)</sup> : « وشذّ استعمال  
اسم فاعل أوشك .. » .

ولم يشر في شرح التسهيل إلى اسم الفاعل من كاد ، مع أنه ورد في نسخ  
التسهيل، وذكره غيره من شراح التسهيل ، كابن عقيل<sup>(٤)</sup> والسلسلي<sup>(٥)</sup>، والدماميني<sup>(٦)</sup>،

---

(١) التسهيل لابن مالك ص ٦٠ .

(٢) شرح عمدة الحفاظ . ٨٢٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٠٤/١ .

(٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣٥٠/١ .

(٦) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ٣١٤/٣ .

والدلائمي<sup>(١)</sup> مما يدل على وروده في أصل التسهيل .

كما ذكره أبو حيان بنصه في الارتشاف فقال<sup>(٢)</sup> : « وندر اسم فاعل  
أوشك وكاد ... » واستدل له .

هذا موقف ابن مالك من المسألة ، أجازها ثم رجع عنها . فماذا كان  
موقف ابن هشام ؟

نقل ابن هشام عن ابن مالك جواز استعمال اسم الفاعل من « كاد » ،  
قال في باب أفعال المقاربة من أوضح المسالك<sup>(٣)</sup> : « استعمل اسم فاعل لثلاثة ،  
وهي « كاد » قاله الناظم وأنشد عليه :

..... وإني يقيناً لرهن بالذي أنا كائد

ثم خطأ ابن هشام رواية ابن مالك للبيت ، وأنكر بجيء ( كائد ) فيه  
فقال<sup>(٤)</sup> : « والصواب أن الذي في البيت الأول ( كابد ) - بالباء الموحدة - من  
المكابدة والعمل ، وهو اسم غير جار على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب في شرح  
ديوان كثير .

وفي شرح شواهد ابن الناظم<sup>(٥)</sup> أجاز ابن هشام استعمال اسم الفاعل من  
كاد ، وصرح بنقله المسألة عن ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، واستدل له

---

(١) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١٣٣٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٦/٢ .

(٣) أوضح المسالك ٣١٨/١ .

(٤) أوضح المسالك ٣٢٢/١ .

(٥) تخلص الشواهد ٣٣٦ .

بقول الشاعر :

أموت أسيّ يوم الرّجاء وإنني      يقيناً لرهن بالذي أنا كائدُ  
فابن هشام يثبت هنا مجيء اسم الفاعل من كاد ، وينقض ما ذكره في  
أوضح المسالك . ويصوّب رأي ابن مالك في الكافية الشافية ، على الرغم من  
رجوع ابن مالك عنه في الألفية والتسهيل .

قال ابن هشام<sup>(١)</sup> : وقوله « كائد » أنشده الناظم بالهمزة المبدلة عن عين  
كاد ، كما تقول : قام فهو قائم . وإنما أنشده يعقوب بن إسحاق السكّيت في  
شرح ديوان كثيرّ بالباء الموحدة ، وقال الكابد العامل ، أي إنسي لرهن  
بعملي ...

ثم قال ابن هشام : وكان الناظم ارتاب بعد ذلك في البيت ، ولهذا لم  
يذكر في التسهيل<sup>(٢)</sup> مجيء كائد ، ولا في الخلاصة ، بل غير فيها قوله في  
الكافية « وكاد واحفظ كائداً وموشكا » إلى قوله « وكاد لا غير وزادوا  
موشكا » .

ثم صوّب ابن هشام رأي ابن مالك في الكافية فقال<sup>(٣)</sup> : « وبعد ،  
فالظاهر ما أنشده الناظم ، وكنت أقمت مدّة على مخالفته ، وذكرت ذلك في  
توضيح الخلاصة ، بل اتضح لي أن الحقّ معه ، لأن الشاعر قال :

وكِدْتُ وقد جالت من العينِ عبْرَةٌ      سما عانداً منها وأسبل عانداً  
أموتُ أسيّ ...

(١) تخلص الشواهد ٣٤٠ .

(٢) أقول : بل ذكره في التسهيل ، ولكنه أسقطه منه عند شرحه .

(٣) تخلص الشواهد ٣٤١ .

فقوله ( وكدت ) خبره قوله ( أموت ) وما بينهما اعتراض، وكأنه قال :  
« كدت أموت ، ولا بد لي يقيناً من هذا الأمر الذي أنا كائد الألبسه الآن .. » .  
وهكذا يكون ابن هشام قد منع المسألة أولاً في أوضح المسالك ثم أجازها  
في تخليص الشواهد .

قال الشيخ خالد<sup>(١)</sup> : « وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيراً ،  
فقال في شرح الشواهد : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنت أقمت مدة  
على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي أن الحق معه » .  
قال يس معقباً : إلا أنه لم يغير ما وقع هنا ، لأنه كان قد شاع هذا  
الكتاب .

(٢٣) مانوع « ما » في قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا ﴾ ؟

اختلف موقف ابن هشام من « ما » في الآية المذكورة ، فجعلها في شرح  
القطر اسمية موصولة ، فقال<sup>(٢)</sup> : « وقولي « ما الحرفية » احتراز عن « ما »  
الاسمية ، فإنها لا تبطل عملها ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا  
سَاحِرًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، فما هنا اسم بمعنى الذي ، وهو في موضع نصب بإن ، وصنعوا :  
صلة . والعائد محذوف ، وكيدٌ ساحر : الخير . والمعنى : إن الذي صنعوه كيدٌ  
ساحر » .

وابن هشام في شرح الشذور أجاز أن تكون « ما » في الآية موصولة

(١) تخلص الشواهد ٣٤١ .

(٢) شرح قطر الندى ٢١١ .

(٣) سورة طه آية ٦٩ .

ومصدرية ، قال<sup>(١)</sup> : « ما » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا ﴾ هي موصولة بمعنى الذي ، و« صنعوا » صلته ، والعائد محذوف أي إن الذي صنعوه ، و« كيد » خبر . ويجوز أن تقدّرهما موصولاً حرفياً ، فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر ، ولا تحتاج حينئذٍ إلى تقدير عائد ، وليس لك أن تقدّرهما حرفاً كافاً ، مثله في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> لأن ذلك يوجب نصب « كيد » على أنه مفعول « صنعوا » .

وقال في موضع آخر أيضاً<sup>(٣)</sup> : وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا ﴾ يحتملها ، أي إن الذي صنعوه ، أو إن صنّعهم ، وعلى التأويلين جميعاً فإنها عاملة ، واسمها في الوجه الأول « ما » دون صلتها ، وفي الوجه الثاني الاسم المنسبك من « ما » وصلتها .

ولكن ابن هشام في المغني أجاز أن تكون « ما » في الآية موصولة ومصدرية وكافة ، قال<sup>(٤)</sup> : فمن رفع « كيد » فإن عاملة و« ما » موصولة ، والعائد ، محذوف ، لكنه محتمل للاسمي والحرفي ، أي إن الذي صنعوه ، أو إن صنّعهم . ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم - فما كافة . وقد أجاز أبو البقاء العكبري في إعراب القرآن الوجوه الثلاثة السابقة في « ما »<sup>(٥)</sup> .

(١) شرح شذور الذهب ١٩ - ٢٠ .

(٢) سورة النساء آية ١٧١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٨٠ .

(٤) مغني اللبيب ٣٤١ .

(٥) التبيان ٨٩٧ .

(٢٤) هل « ما » كافة لـ « لكن » في قول الشاعر :

فوالله ما فارقتمكم قالياً لكم ولكن ما يُقضى فسوف يكون ؟

إذا اقترنت « ما » الحرفية بـ « وأخواتها كفتها عن العمل ، إلا ليت ، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال .

واستدل ابن هشام في شرح القطر<sup>(١)</sup> وشرح اللمحة<sup>(٢)</sup> على اقتران « ما »

الكافة بلكن بقول الشاعر :

فوالله ما فارقتمكم قالياً لكم ولكن ما يُقضى فسوف يكون

وقد وهم ابن هشام في جعل « ما » هذه كافة ، فاستدرك عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لشرح القطر ، وقرر أن « ما » هذه موصول اسمي ، فقال<sup>(٣)</sup> : « إن المؤلف - أي ابن هشام - قد توهم أن « ما » هذه كافة ، وأنها دخلت على « لكن » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية ، وقد تابعه الأشموني على هذا . وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل « ما » هذه موصول اسمي هو اسم « لكن » كما قررناه في عبارة الإعراب ، و « لكن » هنا عاملة النصب والرفع ، وهي داخلية على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله . وصواب الإنشاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس :

(١) شرح قطر الندى ٢٠٨ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٥١/٢ .

(٣) شرح قطر الندى / حاشية ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .



ولكنما أسعى لمجد مؤنلٍ وقد يُدرك المجد المؤنل أمثالي

فإن « ما » في هذا البيت زائدة ، وقد كفت « لكن » عن العمل ، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية - وهي جملة أسعى مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إنَّ وأخواتها من كتاب أوضح المسالك .

والشيخ محيي الدين رحمه الله - يشير بذلك إلى ما ورد في كتاب أوضح المسالك ، عند اتصال « ما » الزائدة بإن وأخواتها ، وأنها تكفيها عن العمل . قال ابن هشام<sup>(١)</sup> : « بخلاف قوله : ولكنما يُقضى فسوف يكون » . يعني أن ابن هشام يرى في أوضح المسالك أن « ما » في هذا الشاهد ليست كافة .

ولتحقيق هذه المسألة عند ابن هشام أرى أنه عند تصنيفه لأوضح المسالك كان على رأيه في شرح القطر وشرح اللمحة من الاستشهاد بهذا البيت على أن « ما » زائدة كافة ، ودليلي على ذلك أن معمرًا المكسي ( ٨٩٧ هـ ) نص في شرح قطر الندى<sup>(٢)</sup> على أن ابن هشام مثل في شرح القطر وفي أوضح المسالك لاقتران « ما » الكافة بـ « لكن » بقوله : ولكن ما يُقضى فسوف يكون ، ثم استدرك معمر على هذا التمثيل وقال : « فيه شيء ، فإن

---

(١) أوضح المسالك ٣٤٧/١ .

(٢) التعليقة المفيدة ٤٤٩/١ .

« ما » فيه موصولة لا كافة ، بدليل دخول الفاء بعدها ، وعود الضمير المستتر في يُقضى عليها .

وبدو لي أن ابن هشام عاد بعد ذلك ورجع عن الاستدلال لما الكافة بهذا البيت فأضاف كلمة « بخلاف » إلى بعض النسخ من أوضح المسالك ، ليبيّن أن « ما » في البيت ليست كافة .

والدليل على ذلك قول الشيخ خالد الأزهرى<sup>(١)</sup> : « ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة بخلاف ، وليس بجيد ، والمعتمد إثباتها .. » .

وقول الفاكهي في شرح القطر<sup>(٢)</sup> : « ووقع في الشرح - أي شرح القطر لابن هشام - وفي بعض نسخ الأوضح الاستشهاد بقوله : ( ولكن ما يقضى فسوف يكون ) لما الكافة ، وهو غير ظاهر » .

ويظهر أن ابن هشام رجح عن الاستشهاد بهذا البيت على أن « ما » كافة ، بدليل أننا لا نرى أثراً لهذا الشاهد في مصنفات ابن هشام الأخرى كشرح الشذور والمغني وتخليص الشواهد .

---

(١) التصريح ٢٢٥/١ .

(٢) مجيب النداء ٢ / ٣٠ - ٣١ .

## (٢٥) تعليق أفعال القلوب عن العمل باللام

من أحكام أفعال القلوب التعليق . وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً  
لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها<sup>(١)</sup> .

وابن هشام في شرح القطر<sup>(٢)</sup> وشرح الشذور<sup>(٣)</sup> وأوضح المسالك<sup>(٤)</sup>  
ذكر من المعلقات لام الابتداء ، ومثل لها بقوله تعالى : ﴿ ولقد علموا لمن  
اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ﴾<sup>(٥)</sup> . ولام القسم ، ومثل لها بقول الشاعر :

ولقد علمت لتأتين مني  
إن المنايا لا تطيش سهامها

وفصّل ابن هشام المسألة في شرح الشواهد<sup>(٦)</sup> ، وذكر أن « علمت » في  
البيت محتملة لوجهين : أحدهما أن تكون معلقة ، كما ذكر الشارح - أي ابن  
الناظم<sup>(٧)</sup> - فيكون « لتأتين » جواباً لقسم محذوف ، وجعلنا القسم والجواب في  
موضع نصب بالفعل المعلق .

والثاني : أن تكون أجريت لإفادتها تحقيق الشيء وتوكيده بجرى القسم ،  
وعلى هذا فلا قسم مقدر ، والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها  
القسم ، ويخرج البيت عن الدليل .

- 
- (١) شرح قطر الندى ٢٤٥ .
  - (٢) شرح قطر الندى ٢٤٥ .
  - (٣) شرح شذور الذهب ٣٦٥ .
  - (٤) أوضح المسالك ٦٠/٢ .
  - (٥) سورة البقرة آية ١٠٢ .
  - (٦) تخلص الشواهد ٤٥٣ .
  - (٧) شرح الألفية لابن الناظم ٧٨ .

ثم قال ابن هشام : ويأتي الوجهان في الآية الكريمة أيضاً .  
والوجه الثاني هو مذهب سيويه ، وهو أن تكون من أفعال القسم ،  
ولذلك قال في البيت المذكور : كأنه قال : والله لتأتين<sup>(١)</sup> .

وإلى هذا الرأي ذهب الرضي في شرح الكافية ، فقال في البيت المذكور:  
فإنما أجرى « لقد علمت » بجرى القسم لتأكيد الكلام ، لأن فيه السلام المفيدة  
للتأكيد مع قد المؤكدة ، وفي علمت معنى التحقيق<sup>(٢)</sup> .

وقال البغدادي في توضيح الشاهد المذكور عند الرضي : أنشده على أن  
علم نزل منزلة القسم ، فيكون جملة لتأتين جواب القسم الذي هو علمت ،  
وحيثئذٍ تخرج عما نحن فيه ، فلا تقتضي معمولاً ولا تتصرف بعمل ولا تعليق  
ولا إلغاء .

ثم ذكر البغدادي التوجيه الآخر ، فقال : ويجوز أن تبقى علم هنا على  
بابها ، وتكون معلقة بلام القسم ، فيكون جملة « لتأتين مني » جواباً لقسم  
محذوف تقديره : ولقد علمت والله لتأتين مني ، وجملتا القسم والجواب في  
موقع نصب بعلمت المعلق<sup>(٣)</sup> .

وهذا الذي ذكره البغدادي عين ما ذكره ابن هشام في شرح الشواهد .  
ثم قال البغدادي<sup>(٤)</sup> : والسابق إلى تجويز الوجهين في الآية والبيت ابن جني في

(١) الكتاب لسبيويه ١١٠/٣ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٨١/٢ .

(٣) خزائن الأدب ١٥٩/٩ .

(٤) خزائن الأدب ١٦٠/٩ .

سرّ الصناعة<sup>(١)</sup> .

فيكون ابن جني قد سبق ابن هشام في تجويز الوجهين .

(٢٦) ما تقدير المحذوف في قوله تعالى :

﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾؟

ذكر ابن هشام في أوضح المسالك أنه يجوز بالإجماع حذف المفعولين لأفعال القلوب اختصاراً ، أي لدليل ، ومثّل على ذلك بقوله تعالى : ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾<sup>(٢)</sup> . قال أي تزعمونهم شركائي<sup>(٣)</sup> .

وفي شرح الشذور ذكر ابن هشام القاعدة ومثّل لها بالآية السابقة ، وقال : أي تزعمونهم شركاء<sup>(٤)</sup> .

ولكنه استدرك على هذا التقدير ، فقال : كذا قدّروا ، والأحسن عندي أن يقدر : أنهم شركاء ، وتكون أنّ وصلتها سادّة مسدّهما ، بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء﴾<sup>(٥)</sup> . ولعلّ هذا مما يرجح أن ابن هشام صنف شرح الشذور بعد أوضح المسالك .

واستشهد ابن هشام بالآية السابقة أيضاً في المغني ، في الباب الخامس ،

(١) سرّ صناعة الإعراب ٣٩٨ - ٤٠١ .

(٢) سورة القصص آية ٦٢ ، ٧٤ .

(٣) أوضح المسالك ٦٩/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ٣٧٧ .

(٥) سورة الأنعام آية ٩٤ .

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، وجعل الجهة السابعة : أن يحمل كلاماً على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه ، قال : وله أمثلة . وجعل الخامس منها قولهم في ﴿ أيسن شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ أن التقدير تزعمونهم شركاء .

قال ابن هشام<sup>(١)</sup> : والأولى عندي أن يقدر تزعمون أنهم شركاء ، بدليل ﴿ وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ﴾ ولأن الغالب على « زعم » أن لا يقع على المفعولين صريحاً ، بل على أن وصلتها ، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك .

وقد أشار إلى رأي ابن هشام هذا حفيده في حاشيته على أوضح المسالك<sup>(٢)</sup> ، ويس الحمصي في حاشيته على التصريح<sup>(٣)</sup> .

### (٢٧) ما حكم تأنيث الفعل

#### إذا كان الفاعل مؤنثاً مفصلاً عن فعله يالا ؟

إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التانيث ، وهو منفصل عن العامل بغير إلا ، جاز أن تلحق العامل تاء التانيث ، كقولك : حضرت القاضي امرأة ، ويجوز : حضر القاضي امرأة . والأول أفصح<sup>(٤)</sup> .

فإن كان الفاصل إلا فقد أوجب ابن هشام في شرح القطر ترك التاء .

(١) مغني اللبيب ٦٥٨ .

(٢) حاشية الحفيد على أوضح المسالك ورقة ٣١ مخطوطة القدس .

(٣) حاشية يس على التصريح ٢٥٩/١ .

(٤) شرح قطر الندى ٢٥٣ .

قال : وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « ما قام إلا هندٌ » الوجهان ،  
ويتزجح التانيث ، كما في قولك : « حضر القاضي امرأةٌ » ، ولكنهم أوجبوا  
فيه ترك التاء في النثر ، لأن ما بعد إلا ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل  
من فاعل مقدر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مذكر ، فلذلك  
ذكر العامل ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هند<sup>(١)</sup> .

وإلى هذا الرأي ذهب ابن هشام في شرح اللمحة ، وفي أوضح المسالك .  
قال في شرح اللمحة<sup>(٢)</sup> : وإن كان الفاصل إلا فالحذف واجب ، نحو : ما قام  
إلا هند . ، وفقاً للبصريين ، لأن التقدير : ما قام أحدٌ إلا هند .  
فأما قوله :

طوى النَّحْرُ والأَجْرَازُ ما في غُرُوضِهَا

فما بقيت إلا الضلوع الجراشعُ

فضرورة .

وقال في أوضح المسالك<sup>(٣)</sup> : إن كان الفاصل إلا فالتانيث خاص  
بالشعر، نصّ عليه الأَخْفَشُ .. وجوزه ابن مالك في النثر ، وقرئ ﴿ إن كانت  
إلا صبيحةً ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) شرح قطر الندى ٢٥٤ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٣٦١/٢ .

(٣) أوضح المسالك ١١٦/٢ .

(٤) سورة يس آية ٢٩ .

(٥) سورة الأحقاف آية ٢٥ .

ولكن ابن هشام في شرح الشذور أجاز التأنيث ، وإن جعله مرجوحاً ، قال<sup>(١)</sup> : وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفاعل مفصلاً بإلا ، كقولك : ما قام أحدٌ إلا هند ، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى ، لأن التقدير : ما قام أحدٌ إلا هند ، فالفاعل في الحقيقة مذكّر ، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ... والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم : ﴿ إن كانت إلا صيحةً واحدةً ﴾ برفع ( صيحة ) ، وقراءة جماعة من السلف ﴿ فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم ﴾ ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، ويجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق .

ثم قال : وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر ، وهو محجوج بما ذكرنا .

ويبدو أن ابن هشام في شرح الشذور تبع ابن مالك بقوله في الألفية :

والحذف مع فصلٍ بإلا فضلاً كما زكا إلا فتاة ابن العلاء

وقوله في شرح التسهيل<sup>(٢)</sup> : .. وأن الفصل إن كان بغير إلا فلحاق التاء أجود ، وأن كان بإلا فإسقاطها أجود . وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر ، كقول الراجز :

ما برئت من ريبة وذمّ في حربنا إلا بناتُ العمّ

والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكنه على ضعف ، ومنه قراءة مالك ابن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه : ﴿ فأصبحوا لا تُرى إلا

(١) شرح شذور الذهب ١٧٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢ .



مساكنهم ﴿١﴾ . ذكرها أبو الفتح بن جني<sup>(١)</sup> ، وقال إنها ضعيفة في العربية .

## (٢٨) ما حكم ترتيب المفعول مع الفاعل إن كان الفاعل ضميراً متصلاً؟

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول به ، وقد يعكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكل ذلك جائز وواجب<sup>(٢)</sup> .

وقد ذهب ابن هشام في القطر إلى أنه يجب تأخير المفعول عن الفاعل في مواضع منها إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً نحو : ضربتُ زيداً<sup>(٣)</sup> .

ولكن ابن هشام أغفل هذا الموضوع في شرح القطر .

وفي أوضح المسالك ذهب ابن هشام إلى وجوب تأخير المفعول أو تقديمه على الفعل<sup>(٤)</sup> . فتقول : ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ . واعترض على ابن مالك لأن كلامه يوهم امتناع التقديم بقوله في الألفية :

وأخّر المفعول إن لبس حُذِر أو أضمر الفاعل غير منحصر

قال معمر المكي في شرح القطر<sup>(٥)</sup> : وقد اعترض المصنف - أي ابن

هشام - على ابن مالك في الأوضح بمثل ذلك ، ووقع فيه هنا - أي في القطر -

فسبحان من لا يعتريه سهو ولا نسيان .

---

(١) المحتسب ٢/٢٦٦ .

(٢) أوضح المسالك ٢/١١٩ .

(٣) شرح قطر الندى ٢٥٦ .

(٤) أوضح المسالك ٢/١٣٤ .

(٥) التعليقة المفيدة ٥١٢ .

## (٢٩) هل ينوب عن المصدر صفتة ؟

منع ابن هشام في شرح القطر أن ينوب عن المصدر صفتة ، قال<sup>(١)</sup> :  
وليس مما ينوب عن المصدر صفتة ، نحو ﴿ وَكَلَّا مِنْهَا رَغَدًا ﴾<sup>(٢)</sup>  
خلافاً للمعريين ؛ زعموا أن الأصل : أكلأ رغداً ، وأنه حذف الموصوف  
ونابت صفتة منابه فانتصب انتصابه . ومذهب سيوييه أن ذلك هو حال من  
مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً . ويدل  
على ذلك أنهم يقولون : « سِيرَ عليه طويلاً » فيقيمون الجار والمجرور مقام  
الفاعل ، ولا يقولون « طويلٌ » بالرفع ، فدل على أنه حال لا مصدر وإلا  
لجازت إقامته مقام الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق .  
وقد ذكر ابن هشام المنع أيضاً في الجامع الصغير ، فقال<sup>(٣)</sup> : وليس منه  
نحو : ﴿ وَكَلَّا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ .

وأشار إلى المنع أيضاً في ( رسالة في توجيه النصب ) فقال<sup>(٤)</sup> :

وعلى هذا تخريج سيوييه والمحققين ، نحو « ساروا سريعاً » أي ساروه ، أي  
ساروا السير سريعاً ، وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدر محذوف ، لالتزام العرب  
تنكيره ، ولأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كانت الصفة خاصة بجنسه ، كما في  
رأيت كاتباً أو حاسباً أو مدرساً أو مهندساً ، فإنها محتصة بجنس الإنسان ...

(١) شرح قطر الندى ٣١٤ - ٣١٥ .

(٢) سورة البقرة آية ٣٥ .

(٣) الجامع الصغير ص ١٠٧ .

(٤) رسالة في توجيه النصب لابن هشام ٢٠ .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة أجاز أن ينوب عن المصدر صفتة<sup>(١)</sup> ،  
واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ واذكر ربك كثيراً ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال: أي ذكراً كثيراً .  
وأجاز ابن هشام في أوضح المسالك أن ينوب عن المصدر صفتته ،  
فقال<sup>(٣)</sup> : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على  
المصدر من صفة ك « سرت أحسن السير » و « اشتمل الصماء » .  
قال الشيخ خالد معقباً عليه<sup>(٤)</sup> : وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام  
الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق ، تبع فيه ابن مالك في شرح  
التسهيل ، وخالف ذلك في شرح القطر ...  
وقد وقف ابن هشام موقفاً مضطرباً في مغني اللبيب<sup>(٥)</sup> ( الباب السادس -  
في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ) فجعل الموضع  
الرابع في قول من اجاز نيابة النعت عن المصدر ، وذكر أمثلتهم ، ثم عرض  
مذهب سيبويه والمحققين وحججهم في منع ذلك . وبعد ذلك اعترض ابن  
هشام على حجج المانعين ، وأخذ يردّ عليهم ، ويقدم في قولهم .  
ولذلك عقّب عليه الدماميني<sup>(٦)</sup> بقوله : « لا ينبغي أن يُعدّ هذا فيما اشتهر

(١) شرح اللمحة البدرية ١٦٣/٢ .

(٢) سورة آل عمران آية ٤١ .

(٣) أوضح المسالك ٢١٣/٢ .

(٤) التصريح ٣٢٦/١ .

(٥) مغني اللبيب ٨٥٥ .

(٦) حاشية الدسوقي على المغني ٢٧٨/٢ .

بين المعربين والصواب بخلافه ، لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أن الذي  
اشتهر في هذا بين المعربين صواب ، وأن تخطئهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم  
يصادف محلاً ...

قال الشمسي معتزلاً لابن هشام : وأقول<sup>(١)</sup> : إنما عدّه المصنف فيما اشتهر  
بين المعربين والصواب بخلافه بناء على قولهم إن مذهب سيبويه والمحققين  
بخلافه ، واستدلّاهم على ذلك ، لا بناء على اعتراضه على أدلتهم .

### (٣٠) هل يشترط في المفعول له أن يكون قليلاً ؟

قال ابن مالك في الألفية :

يُنصب مفعولاً له المصدرُ إنَّ أبان تعليلاً كجُذْ شُكراً ودين

فالمفعول له أو المفعول لأجله ، هو المصدر الدال على علّة الحدث .

قال أبو حيان<sup>(٢)</sup> : وزاد بعضهم أن يكون من أفعال النفس الباطنة ، لا  
من أفعال الجوارح الظاهرة ، نحو : جاء خوفاً ورغبة ، فلا يجوز : جاء زيد  
قراءة للعلم ، ولا قتالاً للكافر . وأجاز أبو علي : جئتُك ضَرْبَ زيدٍ ، أي  
لتضرب زيدا ، والضرب من فعل الجوارح .

ولم يشترط ابن هشام في شرح القطر أن يكون المفعول له قليلاً ، فقال في  
تعريفه<sup>(٣)</sup> : هو كلُّ مصدرٍ مَعْلَلٌ لحدث ، مشارك له في الزمان والفاعل ،  
كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) حاشية الشمسي على المغني ٢/٢٦٨ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٢١ .

(٣) شرح قطر الندى ٣١٦ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩ .

قال : فالخذر ؛ مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الأذان ،  
وزمنه وزمن الجعل واحد ، وفاعلهما أيضاً واحد وهم الكافرون ، فلما  
استوفيت هذه الشروط انتصب .

وكذلك لم يذكر ابن هشام هذا الشرط في الجامع الصغير<sup>(١)</sup> ولا في  
شرح الشذور<sup>(٢)</sup> .

ولكن ابن هشام اشترط كونه قلبياً في شرح اللمحة<sup>(٣)</sup> ، فجعل المفعول  
له يتقوم بخمسة أمور ، قال : الخامس منها أن يكون من أفعال القلوب ، فلا  
يجوز : جاء زيدٌ قراءة للعلم ، وقتلاً للكفار ، تريد أنه جاء لأجل ذلك ، إنما  
تقول : لإرادة قراءة العلم ، وابتغاء قتل الكفار ، ذكره ابن الخباز .

وكذلك اشترط هذا الشرط في أوضح المسالك<sup>(٤)</sup> ، وجعله الشرط الثاني  
من خمسة أمور ، قال : وكونه قلبياً كالرغبة ، فلا يجوز : جئتك قراءة للعلم ،  
ولا قتلاً للكافر . قاله ابن الخباز وغيره . وأجاز الفارسي : جئتك ضرب زيد ،  
أي لتضرب زيداً .

قال الشيخ خالد في توضيح هذا الشرط<sup>(٥)</sup> : لأن العلة هي الحاملة على  
إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح ليست كذلك .

---

(١) الجامع الصغير ١٠٩ .

(٢) شرح شذور الذهب ٢٢٧ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢٠٩/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٢٢٥/٢ .

(٥) التصريح ٣٣٤/١ - ٣٣٥ .

ثم قال الشيخ خالد : وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ، لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق ، قاله الشاطبي .  
وقد ردّ الرضيّ هذا الشرط ، ثم قال<sup>(١)</sup> : فنقول المفعول له على ضربين إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو : قعدتُ جُبناً ، فهو من أفعال القلوب - كما قالوا . وإما أن يتقدم على الفعل تصوراً ، أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل قلب نحو : ضربته تقويماً ، وجنته إصلاحاً .

### (٣١) أسماء المقادير مبهمّة أم مختصّة ؟

اختلف النحاة في أسماء المقادير المنصوبة على الظرفية المكانية ، أهي من المبهم أم ليس منه . قال أبو حيان<sup>(٢)</sup> : وظاهر كلام الفارسي وقول بعض النحاة أن المقدار داخل تحت حدّ المبهم . وقال الأستاذ أبو علي : ليس داخلياً تحته .

ثم قال أبو حيان : والصحيح أنه شبيه بالمبهم .

وذهب ابن هشام في شرح القطر ، وفي أوضح المسالك إلى أن أسماء المقادير مبهمّة .

قال في شرح القطر<sup>(٣)</sup> : والمبهم ثلاثة أنواع : أحدها : أسماء الجهات الست ...

(١) شرح الكافية للرضي ١٩٤/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٥٠/٢ .

(٣) شرح قطر الندى ٣٢٢ .

الثاني : أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد .

الثالث : ما كان مصوغاً من مصدر عامله كقولك : جلستُ مجلس زيد .  
قال الفاكهي في شرح القطر<sup>(١)</sup> : وما أفهمه كلامه من أن المفيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور ، نظراً إلى أنه لا يختصّ ببقعة معينة ، وبعضهم جعله قسيماً له نظراً إلى أنه دال على كمية معينة ، وهو ظاهر عبارة الشذور .

وقال ابن هشام في أوضح المسالك<sup>(٢)</sup> ، في بيان المبهم من أسماء المكان : المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات ... وكأسماء المقادير كميل وفرسخ .

ولكن ابن هشام ذهب في شرح اللوحة<sup>(٣)</sup> إلى أن أسماء المقادير مبهمة البقعة معلومة المسافة كالفرسخ والميل والبريد .

وذكر في شرح الشذور<sup>(٤)</sup> ما كان دالاً على مساحة معلومة من الأرض كـ « سرتُ فرسخاً وميلاً وبريداً » ، قال : وأكثرهم يجعل هذا من المبهم ، وحقيقة القول فيه أن فيه إبهاماً واختصاصاً ؛ أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة دلالاته على كمية معينة ، فعلى هذا يصبح فيه القولان .

---

(١) مجيب النداء ١٢٩/٢ .

(٢) أوضح المسالك ٢٣٧/٢ .

(٣) شرح اللوحة البدرية ١٦٩/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٣٤ .

## (٣٢) ما صيغ من مصدر عامله للدلالة على المكان ،

### هل يعدُّ من المبهم ؟

ذكر ابن هشام في شرح القطر<sup>(١)</sup> أن المبهم المنصوب على الظرفية المكانية ثلاثة أنواع : أحدها أسماء الجهات ، الثاني أسماء المقادير ، الثالث : ما كان مصوغاً من مصدر عامله ، كقولك : جلستُ مجلسَ زيدٍ .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة والأوضح وشرح الشذور جعل هذا النوع قسيماً للمبهم لا قسماً منه .

فقال في شرح اللمحة<sup>(٢)</sup> : وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية إلا نوعان : أحدهما المبهمات ، وتنقسم قسمين : مبهمه البقعة والمسافة كأسماء الجهات ... ومبهمه البقعة معلومة المسافة وهي أسماء المقادير .

الثاني : أسماء المكان المشتقة من مادة عاملها كقولك : قعدتُ مقعدَ زيدٍ.. وقال تعالى : ﴿ وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقال في الأوضح<sup>(٤)</sup> : والصالح للانتصاب على الظرفية من أسماء المكان نوعان : أحدهما المبهم .. كأسماء الجهات .. وأسماء المقادير ..

والثاني : ما اتحدت مادته ومادة عامله ك : ذهبْتُ مذهبَ زيدٍ .

وفي شرح الشذور<sup>(٥)</sup> جعل ظرف المكان ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون

(١) شرح قطر الندى ٣٢٢ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ١٦٩/٢ .

(٣) سورة الجن آية ٩ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣٧/٢ .

(٥) شرح شذور الذهب ٢٣١ - ٢٣٤ .



مبهماً كأسماء الجهات .. والثاني أن يكون دالاً على مساحة معلومة من الأرض..

قال : والثالث : اسم المكان المشتق من المصدر ، ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته ، كـ « جلست مجلس زيد » ، و « ذهبتُ مذهباً عمرو » ، ﴿ وأنا كنا نقعدُ منها مقاعد للسمع ﴾ .

قال معمر المكي في شرح القطر<sup>(١)</sup> : ما اقتضاه كلام المصنف هنا وفي الشرح من أن النوع الثالث من ظرف المكان ، وهو ما صيغ من مصدر عامله ، قسم من أقسام المبهم ، يخالف صريح كلامه في الأوضح والشذور ، وكذا وقع في كلام غيره ، حيث جعلوه قسيماً للمبهم لا قسماً منه ، وهو الظاهر ، إذ ليس داخلاً في تعريف المبهم .

وزاد الفاكهي بقوله<sup>(٢)</sup> : وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية ، وصححه أبو حيان ، ويمكن حمله في الألفية عليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية<sup>(٣)</sup> : وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله .

---

(١) التعليقة المفيدة ٥٩٦ - ٥٩٧ .

(٢) مجيب النداء ١٢٩/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢ .

## (٣٢) هل ترد سوى كغير في الاستثناء ؟

ذهب سيبويه إلى أن سوى ظرف ، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الضرورة، قال<sup>(١)</sup> : وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي :

ولا ينطق الفَحْشَاءَ من كان منهم إذا جلسوا منّا ولا من سوائنا  
ثم قال : فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير .

قال السيرافي في الشرح<sup>(٢)</sup> : وكان ينبغي ألا يدخل « من » على سواء ، لأنها لا تستعمل إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في إدخال من عليها .  
وقال سيبويه في باب الاستثناء<sup>(٣)</sup> : وأما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القومُ مكانك ، وما أتاني أحدٌ مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء .

وقال أبو حيان<sup>(٤)</sup> : وكونها ظرفاً كالمجمع عليه ، إلا ما ذهب إليه الزجاجي أنها استثناء لا ظرف ، وتابعه ابن مالك فزعم أنها بمعنى غير ... وهي عند سيبويه والفراء وأكثر النحاة لازمة الظرفية لا تتصرف . وذهب بعضهم إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً ، وهو قول الرماني والعكبري ..

(١) الكتاب ٣١/١ .

(٢) شرح السيرافي ٢٥٣/٢ .

(٣) الكتاب ٣٥٠/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣٢٦/٢ .

وقال ابن مالك في الألفية :

ولسيوى سُوى سواءِ اجعلا      على الأصح ما لغير جُعلا

أما ابن هشام فقد اختار في شرح القطر أن « سوى » تستعمل كغير معنى وإعراباً ، قال<sup>(١)</sup> : وهكذا حكم سوى خلافاً لسيويوه فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً .

وهذا الذي اختاره ابن هشام في القطر هو مذهب الزجاجي واختيار ابن مالك<sup>(٢)</sup> .

واختار ابن هشام هذا المذهب أيضاً في الشذور فقال : وتعرب غير باتفاق وسوى على الأصح إعراب المثني بإلا<sup>(٣)</sup> .

ويبدو أن ابن هشام في شرح اللمحة اختار مذهب سيويوه ، فقال : فأما « سوى » فملازمة للنصب على ظرف مكان مجازي ، والدليل على ظرفيتها وصل الموصول بها ، فيقال : قام الذي سواك ، ولا يقال : قام الذي مثلك أو غيرك<sup>(٤)</sup> .

ولكن ابن هشام في الأوضح عرض مذاهب النحاة في « سوى » ثم اختار مذهب الرماني والعكبري في أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً ، قال : قال الزجاجي<sup>(٥)</sup> وابن مالك : سوى كغير معنى وإعراباً ، ويؤيدهما حكاية

(١) شرح قطر الندى ٣٤٨ .

(٢) التصريح ٣٦٢/١ ، التعليقة المفيدة ٦٣٠ ، مغيث النداء ٧١٧ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٦٠ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٢٢٣/٢ .

(٥) في طبعة الشيخ محيي الدين « الزجاج » وهو سهو .

الفراء : أتاني سواك . وقال سيبيويه والجمهور : هي ظرف بدليل وصل  
الموصول بها ، كـ « جاء الذي سواك » قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في  
الشعر : كقوله :

ولم يبق سوى العُدوان دناهم كما دانوا

وقال الرماني والعكبري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلاً ، وإلى هذا  
أذهب<sup>(١)</sup> .

وفي مغني اللبيب<sup>(٢)</sup> عرض ابن هشام لآراء النحاة في سوى ، من غير أن  
يصرح باختيار أحدها .

(٣٤) هل يجوز الجر بعد (ماخلا) و (ماعدا) ؟

قال ابن مالك في الألفية :

واجررُ بسابقي يكون إن تُردُ وبعد « ما » أنصبُ وانجرأُ قد يرد  
ويقصد بسابقي يكون « خلا وعدا » فإن لم تتقدم عليهما « ما » جاز  
الجر والنصب ، وإن تقدمت عليهما « ما » وجب النصب بهما .

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد « ما » على جعل « ما » زائدة وجعل  
« خلا وعدا » حرفي جر ، فتقول : قام القوم ما خلا زيد ، وما عدا زيد .

ويبدو أن ابن هشام في أوضح المسالك تبع ابن مالك في الألفية ، فأجاز  
الجر بعدهما . فقال عن الاستثناء بخلا وعدا : وتدخل عليهما « ما » المصدرية

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨١ .

(٢) مغني اللبيب ١٥٠ - ١٥١ .

فيتعين النصب لتعين الفعلية حيثئذٍ (١) ..

ثم قال : وقد يجزآن على تقدير « ما » زائدة (٢) .

ولكن ابن هشام في شرح اللمحة اعترض على زيادة « ما » بعدهما ، قال (٣) : وإن قرنا بـ « ما » فالنصب عند الجمهور واجب ، لأن « ما » مصدرية ، والفعل في تأويل مصدر ، وذلك المصدر في تأويل وصف ، وذلك الوصف حال ، وذلك الحال فيه معنى الاستثناء .

ثم قال : وروى الجرمي عن بعض العرب جواز الجرّ مع « ما » وخرّج ذلك على تقدير زيادة « ما » وزيادة « ما » قبل الجار والمجرور شاذة ، وإنما قياسها أن تزداد بينهما نحو : ﴿ عمّا قليل ﴾ (٤) و ﴿ فيما رحمة ﴾ (٥) و ﴿ فيما نقضهم ﴾ (٦) .

وقال في شرح الشذور (٧) : وحكى الجرمي والرعي والأخفش الجر بعد ما خلا وما عدا ، وهو شاذ ، فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة . فإن قلت : لم وجب عند الجمهور النصب بعد « ما خلا وما عدا » وما وجه الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان ؟

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨٩ .

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٩٢ .

(٣) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٣١ .

(٤) سورة المؤمنين آية ٤٠ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٦) سورة النساء آية ١٥٥ .

(٧) شرح شذور الذهب ٢٦٢ - ٢٦٣ .

قلت : أما وجوب النصب فلأن « ما » الداخلة عليهما مصدرية ، و « ما » لا تدخل إلا على الجمل الفعلية . وأما جواز الخفض فعلى تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ، وفي ذلك شذوذ ؛ فإن المعهود في زيادة « ما » مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما ، كما في قوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ ﴾ ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ ، ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ .

وأكد ابن هشام رأيه هذا أيضاً في المغني ، فقال<sup>(١)</sup> : وزعم الجرمي والرعي والكسائي والفارسي وابن حني أنه قد يجوز الجر على تقدير « ما » زائدة ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ، لأن « ما » لا تزداد قبل الجار والمجرور بل بعده ، نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

### (٣٥) هل يشترط في التمييز أن يكون جامداً ؟

اشترط ابن هشام في القطر وفي الجامع الصغير أن يكون التمييز جامداً ، فقال في تعريفه<sup>(٢)</sup> : التمييز هو اسم فضلة نكرة جامد مفسّر لما انبهم من الذوات .

وذكر في شرح القطر بأن التمييز موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف في الأمرين الآخرين ؛ لأن الحال مشتق مبين للهيئات ، والتمييز جامد مبين للذوات .

(١) مغني اللبيب ١٤٢ .

(٢) شرح قطر الندى ٣٣٣ ، وانظر الجامع الصغير ١٢٤ .

فاعترض عليه معمر المكي ، في شرح القطر قائلاً<sup>(١)</sup> : وزاد رحمه الله في هذا الحد قيد الجمود ، وما رأيت ذكره إلا في هذا الكتاب ، وفي كتابه المسمى الجامع الصغير ، ولم أقف عليه في كلام غيره ، والظاهر أنه غير محتاج إليه .

أقول : بل ذكره ابن هشام في شرح الشذور وجعل الكثير في التمييز أن يكون جامداً ، فقال<sup>(٢)</sup> : التمييز وإن أشبه الحال في كونه منصوباً ، فضلة ، مبيناً لإبهام ، إلا أنه يفارقه في أمرين :

أحدهما أن الحال إنما يكون وصفاً بالفعل أو بالقوة ، واما التمييز فإنه يكون في الأسماء الجامدة كثيراً نحو : عشرون درهماً ، ورطل زيتاً ، وبالصفات المشتقة قليلاً كقولهم : لله دره فارساً ، ولله دره ركباً ...

وذكر ابن هشام في المغني ما افترق فيه الحال والتمييز ، وما اجتمعا فيه<sup>(٣)</sup> . ورأى أنهما اجتمعا في خمسة أمور وهي أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

وأن أوجه الافتراق سبعة ، قال<sup>(٤)</sup> : السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو : هذا مالك ذهباً ، ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، ويقع التمييز مشتقاً نحو : لله دره فارساً .

(١) التعليقة المفيدة ٦١٥ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٣) مغني اللبيب ٥١٣ .

(٤) مغني اللبيب ٥١٥ .

(٥) سورة الأعراف آية ٧٤ .

### (٣٦) هل يقع التمييز مؤكداً ؟

وهل يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ؟

أجاز ابن هشام في شرح القطر أن يقع التمييز مؤكداً ، وكذلك الحال .  
كما أجاز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ، فخالف  
بذلك سيبويه ووافق المرّاد .

فقال<sup>(١)</sup> : وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات .  
ومثّل ابن هشام للتمييز المؤكد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ  
اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ  
مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقول أبي طالب :

ولقد علمتُ بأن دين محمدٍ من خير أديان البرية ديناً

ومنه قول الشاعر :

والتغليبون بئس الفحلُ فحلُّهم فحلاً ، وأمهم زلاًءٌ منطيقُ

ثم قال<sup>(٤)</sup> : وسيبويه - رحمه الله - يمنع أن يقال : نعم الرجل رجلاً زيدٌ ،  
وتأولوا « فحلاً » في البيت على أنها حال مؤكدة ، والشواهد على جواز  
المسألة كثيرة ، فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر  
من دخول الحال .

(١) شرح قطر الندى ٣٣٩ .

(٢) سورة التوبة آية ٣٦ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٤٢ .

(٤) شرح قطر الندى ٣٤١ .



وفي أوضح المسالك عرض ابن هشام الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس من غير أن يصرّح برأيه في المسألة .  
 فقال<sup>(١)</sup> : وأجاز المبرد وابن السراج والفراسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر كقوله : نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ..  
 ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز ، وإلا فلا ، كقوله :

فنعم المرء من رجل تهامي

ولكن ابن هشام في المغني وضح مسألة وقوع التمييز مؤكداً ، وقيد ما ذكره في شرح القطر ، ثم خالف المبرد في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فقال مما افترق فيه الحال والتمييز ، السابع<sup>(٢)</sup> : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ، نحو : ﴿ ولّى مدبراً ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ فتبسم ضاحكاً ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ ولا تعثوا في الأرض مفسدين ﴾<sup>(٥)</sup> ، ولا يقع التمييز كذلك . فأما ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً ﴾ فشهراً مؤكداً لما فهم من ﴿ إن عدة الشهور ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين .

ثم ردّ ابن هشام مذهب المبرد في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب نعم وبئس ، فقال : وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من : نعم الرجل

(١) أوضح المسالك ٣/٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ٥١٦ .

(٣) سورة النمل آية ١٠ .

(٤) سورة النمل آية ١٩ .

(٥) سورة البقرة آية ٦٠ .

رجلاً زيئاً ، فمردود ... وأما قوله :

نعم الفتاة فتاة هندا لو بذلت ردّ التحية نطقاً أو بإيماء

ففتاة : حال مؤكدة .

قال الفاكهي<sup>(١)</sup> : والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكداً ، وأولوا

ورد ، ووافقهم في المعنى .

وقال السيوطي<sup>(٢)</sup> : فارق التمييز الحال في أنه لا يكون مؤكداً ، والحر

تكون مؤكدة ، كذا قاله الجمهور . وذكر ابن مالك أن التمييز قد يكم

مؤكداً ، كقوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً

وأجيب بأن ﴿ شهراً ﴾ وإن أكد ما فهم من ﴿ إن عدة الشهور ﴾ إلا أ

بالنسبة إلى عامله وهو ﴿ اثنا عشر ﴾ مبين .

---

(١) مجيب النداء ١٤٧/٢ .

(٢) همع الهوامع ٧٣/٤ .

## (٣٧) عند

قال ابن هشام في المغني<sup>(١)</sup> : عند : اسم للحضور الحسي ، نحو : ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾<sup>(٢)</sup> ، والمعنوي نحو : ﴿ قال الذي عنده علم من الكتاب ﴾<sup>(٣)</sup> وللقرب كذلك نحو : ﴿ عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ﴾<sup>(٤)</sup> ...

ثم قال : ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن .

ثم استدرك ابن هشام على عبارته في ( عند ) واعترف بأنه تبع ابن مالك ، فقال<sup>(٤)</sup> : قولنا : « عند اسم للحضور » موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ، فإنها ظرف لا مصدر ، وتأتي أيضاً لزمانه نحو : ( الصبر عند الصدمة الأولى ) ، وجئتك عند طلوع الشمس .

وقال ابن هشام في شرح قصيدة بانث سعاد<sup>(٥)</sup> : « عند » اسم لمكان حاضر أو قريب ... قال البغدادي في حاشيته عليه<sup>(٦)</sup> : هذا أحسن من قوله في المغني .. ولا يفيد اعتذاره بأنه تبع فيه ابن مالك في التسهيل ، لأن ابن مالك ذكره في الظروف ، ففيه قرينة على أن التقدير لمكان الحضور ، فحذف المضاف ، بخلافه هو فإنه لم يذكره مع الظروف .

أقول : بل قيدها في المغني بقوله : ولا تقع إلا ظرفاً أو مجرورة بمن .

(١) مغني اللبيب ١٦٧ .

(٢) سورة النمل آية ٤٠ .

(٣) سورة النجم آية ١٤ .

(٤) مغني اللبيب ١٦٨ .

(٥) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٥٦ .

(٦) حاشية على شرح بانث سعاد ٢٦٧/١ - ٢٦٨ .

### (٣٨) هل يجوز أن يقال ( لا غير ) ؟

ورد استعمال « لا غير » عند ابن هشام في أوضح المسالك ، عند ذكره حذف عامل المفعول فيه وجوباً في مواضع ، ثم قال<sup>(١)</sup> : « أو مسموعاً بالحذف لا غير ، كقولهم : حينئذٍ الآن .. » .

قال الشيخ خالد معقباً عليه<sup>(٢)</sup> : وكان ينبغي للموضح أن يقول « ليس غير » ، لأنه يرى أن قولهم « لا غير » لحناً ، لما صرح به في المغني ، وبالع في إنكاره في شرح شذوره . والحق جوازه لورود السماع به ، كما أوضحته في باب الإضافة .

والشيخ خالد يشير إلى قول ابن هشام في المغني<sup>(٣)</sup> : وقولهم « لا غير » لحن . وكذلك أكد ابن هشام في شرح الشذور على استعمال « ليس غير » في نحو قولهم : « قبضت عشرةً ليس غير » ، قال<sup>(٤)</sup> : ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه « غير » إلا بعد « ليس » فقط ، كما مثلنا ، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم « لا غير » فلم تتكلم به العرب ، فيما أنهم قاسوا لا على ليس ، أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة .

وقد بين الشيخ خالد في باب الإضافة<sup>(٥)</sup> أن عدداً من العلماء يميز

(١) أوضح المسالك ٣٣٦/٢ .

(٢) التصريح ٣٤١/١ .

(٣) مغني اللبيب ١٦٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٠٦ .

(٥) التصريح ٥٠/٢ .

استعمال « لا غير » ، ومن ذلك الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك ، وتبعهم صاحب القاموس .

وذكر الشيخ خالد استدلال ابن مالك بقول الشاعر في باب القسم من شرح التسهيل<sup>(١)</sup> :

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا      لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل

### (٣٩) هل يقال للمصدر الميمي اسم مصدر ؟

جعل ابن هشام في أوضح المسالك<sup>(٢)</sup> وفي الجامع الصغير<sup>(٣)</sup> اسم المصدر ثلاثة أنواع ، منها المصدر الميمي أي ما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كـ « مضرب ، ومقتل » .

فاعترض عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد بأن النحاة يجعلونه مصدراً ويسمونه المصدر الميمي ، قال<sup>(٤)</sup> : والمؤلف هنا تابع لابن الناظم .

واعترض عليه قبلاً الشيخ محيي الدين المكي في حاشيته على أوضح المسالك ، فقال<sup>(٥)</sup> : عدّ المؤلف رحمه الله هذا النوع في اسم المصدر بخلاف ما قاله في شرح الشذور ، والتحقيق ما قاله هناك .

وهو يشير إلى قول ابن هشام في شرح الشذور<sup>(٦)</sup> : التاسع اسم المصدر

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/٣ .

(٢) أوضح المسالك ٢٠١/٣ .

(٣) الجامع الصغير ١٥٣ .

(٤) أوضح المسالك ٢٠١/٣ الحاشية .

(٥) رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك ٣٤٣ .

(٦) شرح شذور الذهب ٤١٠ .

وهو يطلق على ثلاثة أمور : أحدها ما يعمل اتفاقاً وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدر الميمي ، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوّزاً .

### (٤٠) هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟

ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة نحو قولك : قعدت يوماً كله ، وقمت ليلة كلها . وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق<sup>(١)</sup> .

وقد منع ابن هشام في شرح القطر توكيد النكرة ، قال<sup>(٢)</sup> : لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة ، لا يقال : جاء رجلٌ نفسه .. لأن ألفاظ التوكيد معارف فلا تجرى على النكرات ، وشذ قول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب      ياليت عدّة حولٍ كله رجبٌ

وكذلك منع ابن هشام توكيد النكرة في الجامع الصغير فقال<sup>(٣)</sup> : ولا تُتبع نكرة ، وندر نحو :

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا

وكذلك منعه في شرح الشذور ، فقال<sup>(٤)</sup> ويجب في المؤكّد كونه معرفة ،

(١) الإنصاف مسألة ٦٣ ، ائتلاف النصرة ص ٦١ .

(٢) شرح قطر الندى ٤١٨ .

(٣) الجامع الصغير ١٩١ .

(٤) شرح شذور الذهب ٤٢٩ .

وشذ قول عائشة رضي الله عنها : « ما صام رسول الله ﷺ شهراً كله إلا رمضان » ، وقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رَجَبٌ      ياليت عدة حولِ كله رَجَبٌ

ولكن ابن هشام أجاز ذلك في الأوضح إذا حصلت به فائدة ، قال (١) :  
وإن لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ، ك : اعتكفت أسبوعاً كله ، وقوله :

ياليت عدة حولِ كله رَجَبٌ .....

ويبدو أن ابن هشام هنا تبع ابن مالك إذ قال في الألفية :

وإن يفد توكيد منكور قبل      وعن نحة البصرة المنع شَمِلُ

وقال ابن مالك في التسهيل : وإن أفاد توكيد النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين .

وقال في شرح التسهيل (٢) : ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يفد ...

ثم استشهد ابن مالك لهذا المذهب الأخير بعدد من الشواهد والأمثلة ، وقال : فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته !

(١) أوضح المسالك ٣/٣٣٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٩٦ .

(٤١) هل يعدّ من التوكيد اللفظي قوله تعالى :

﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ ؟

اختلف في إعراب ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾<sup>(١)</sup> ، على وجهين .

قال الشوكاني<sup>(٢)</sup> : انتصب « دَكًّا » الأول على أنه مصدر مؤكد للفعل ، ودَكًّا الثاني تأكيد للأول . ويجوز أن يكون النصب على الحال ، أي حال كونها مدكوكة ، مرة بعد مرة .

وإلى الوجه الأول ذهب ابن النحاس فقال<sup>(٣)</sup> : « دَكًّا » مصدر مؤكد ، وكذا الذي بعده .

واختاره ابن عقيل في شرح التسهيل قال<sup>(٤)</sup> : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ نحو « دَكًّا دَكًّا » .

كما ورد هذا الرأي في المسائل العشر لملك النحاة ، فذكر أن التكرير في كلام العرب يأتي لمعنى التأكيد كقوله تعالى : ﴿ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ قال<sup>(٥)</sup> : تكرر « دَكًّا » على وجه التأكيد بدلالة قوله تعالى : ﴿ فَدَكَّتْهَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) سورة الفجر آية ٢١ .

(٢) فتح القدير ٤٣٩/٥ .

(٣) إعراب القرآن ٢٢٤/٥ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٦/٢ .

(٥) الأشباه والنظائر ٦٩/٦ .

(٦) سورة الحاقة آية ١٤ .



وقد اختار هذا الوجه ابن هشام في متن الشذور<sup>(١)</sup> فجعل من التأكيد اللفظي قوله تعالى : ﴿ دكاً دكاً ﴾ . ولكنه أغفله في شرح الشذور ، مما يدل على أن تصنيفه لشرح الشذور متأخر عن تصنيفه لمتنه .

وقد أنكر ابن هشام هذا الوجه في شرح القطر ، واختار الوجه الثاني ، فقال<sup>(٢)</sup> : وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : ﴿ كلا إذا دكّت الأرض دكاً دكاً وجاء ربك والملك صفاً صفاً ﴾ بخلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه : دكاً بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً . وأن معنى « صفاً صفاً » أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محققين بالجن والإنس . وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : علمته الحساب باباً باباً .

وابن هشام متأثر في هذا بالزحشري الذي قال<sup>(٣)</sup> : ﴿ دكاً دكاً ﴾ : دكاً بعد دك ، كقوله : حسبته باباً باباً ، كرر عليها الدك حتى عادت هباءً منبثاً . ثم قال الزحشري : ﴿ صفاً صفاً ﴾ ينزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف محققين بالجن والإنس .

ولم يتعرض ابن هشام لهذه الآية في شرح اللمحة ، والجامع الصغير ، والأوضح ، والمغني .

ومن اختار الوجه الثاني في الآية قبل ابن هشام القرطبي في تفسيره ، فقال

---

(١) شرح شذور الذهب ٤٢٨ .

(٢) شرح قطر الندى ٤١٢ .

(٣) الكشف ٧٥١/٤ .

في قوله تعالى : ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ أي مرة بعد مرة<sup>(١)</sup> .

وابن مالك في باب المثني من شرح التسهيل فقال : وقد يعني التكرير عن العطف كقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دَكَتِ الْأَرْضُ دَكَاً دَكَاً وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَاً صَفَاً ﴾ أي دَكَاً بعد دك ، وصفاً بعد صف<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو حيان في البحر : ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ : حال كقولهم باباً باباً ، أي مكرراً عليهم الدك<sup>(٣)</sup> .

ونقل في الارتشاف عبارة ابن مالك فقال : أي دَكَاً بعد دك وصفاً بعد صف<sup>(٤)</sup> .

(٤٢) ما إعراب ﴿ كَلَّا ﴾ في قراءة بعضهم ﴿ إِنَّا كَلَّا فِيهَا ﴾ ؟

قال تعالى : ﴿ قال الذين استكبروا إنا كلّ فيها .. ﴾<sup>(٥)</sup> .

قرأ ابن السميّع وعيسى بن عمر ﴿ إِنَّا كَلَّا ﴾ بنصب كل<sup>(٦)</sup> .

وقد اختلف النحاة في توجيه هذه القراءة فرأى الزمخشري أن ﴿ كَلَّا ﴾ منصوب على التوكيد .

قال الزمخشري<sup>(٧)</sup> : وقرئ ﴿ كَلَّا ﴾ على التأكيد لاسم إن ، وهو

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥٤/٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٦٤/١ .

(٣) البحر المحيط ٤٧١/٨ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٥٤/١ .

(٥) سورة غافر آية ٤٨ .

(٦) البحر المحيط ٤٦٩/٧ ، الجامع لأحكام القرآن ٣٢١/١٥ .

(٧) الكشف ٣٧٤/٣ ، الطبعة الأولى بالمكتبة التجارية .

معرفة ، والتنوين عوض من المضاف إليه ، يريد : إنا كلنا فيها . فإن قلت : هل يجوز أن يكون حالاً قد عمل فيها ﴿ فيها ﴾ ؟ قلت : لا ، لأن الظرف لا يعمل فيها الحال متقدمة ، كما يعمل في الظرف متقدماً ، تقول : كلَّ يوم لك ثوبٌ ، ولا تقول : قائماً في الدار زيدٌ .

وهذا الرأي ذكره الفراء فقال<sup>(١)</sup> : قوله تعالى : ﴿ إنا كلَّ فيها ﴾ رفعت ﴿ كل ﴾ بفيها ، ولم تجعله نعتاً لإنا ، ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر إنا ﴿ فيها ﴾ .

وقد نقل القرطبي هذا الوجه عن الكسائي والفراء ، قال<sup>(٢)</sup> : وأجاز الكسائي والفراء ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ بالنصب على النعت والتأكيد للمضمر في ﴿ إنا ﴾ ، وكذلك قرأ ابن السميعة وعيسى بن عمر . والكوفيون يسمون التأكيد نعتاً ، ومنع ذلك سيويوه ؛ قال : لأن كلاً لا تنعت ولا ينعت بها ، ولا يجوز البدل فيه لأن المخبر عن نفسه لا يبدل منه غيره ، وقال معناه المبرد ..

وقد اعترض ابن مالك على هذا الإعراب ، واختار أن ﴿ كلاً ﴾ منصوب على الحال . قال<sup>(٣)</sup> : وأجاز الفراء والزمخشري في قراءة من قرأ ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ بالنصب على توكيد اسم إن ، وذلك عندي غير جائز ، لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة . وضرب منوي بالإضافة إلى ضمير المؤكد وهو أجمع وأخواته ...

(١) معاني القرآن ١٠/٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٢١/١٥ .

(٣) شرح التسهيل ٢٩٢/٣ - ٢٩٣ .

ثم قال ابن مالك : والقول المرضي عندي أن كلاً في القراءة المذكورة ، منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في ﴿ فيها ﴾ ، وفيها هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه ، كما قدمت في قراءة ﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾<sup>(١)</sup> ..

وقد عرض أبو حيان لهذه القراءة في البحر المحيط ، ونقل آراء الفراء والزمخشري وابن مالك ، ورد عليها ، ثم اختار أن ﴿ كلاً ﴾ منصوب على البدل من اسم إن ، فقال<sup>(٢)</sup> : والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن ﴿ كلاً ﴾ بدل من اسم إن ، لأن كلاً يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه ... وأيضاً فتنكير ﴿ كل ﴾ ونصبه حالاً في غاية الشذوذ ، والمشهور أن كلاً معرفة إذا قطعت عن الإضافة .

ثم قال : فإن قلت : كيف تجعله بدلاً وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم ، وهو لا يجوز على مذهب البصريين ؟ قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه وهو الصحيح ، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، لا نعلم خلافاً في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ﴾<sup>(٣)</sup> ..

وبعد عرض هذه الآراء ، ماذا كان موقف ابن هشام ؟

(١) سورة الزمر آية ٦٧ .

(٢) البحر المحيط ٤٦٩/٧ .

(٣) سورة المائدة آية ١١٤ .

لقد رد ابن هشام رأي الفراء والزخشي في شرح القطر ، من غير أن يختار إعراباً لهذه القراءة ، فقال ، وهو يذكر شروط التوكيد بكُلّ : الثالث<sup>(١)</sup> : أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد ، فليس من التأكيد قراءة بعضهم ﴿إنا كلاً فيها﴾ خلافاً للزخشي والفراء .

ولكنه في أوضح المسالك اختار البدلية ، وأجاز الحالية ، قال<sup>(٢)</sup> : ﴿كلاً﴾ بدل ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وفي المغني اختار ابن هشام البدلية أيضاً ، مع بيان الأسباب ، ولكنّه ضعّف الحالية ، فقال<sup>(٣)</sup> : وقول الفراء والزخشي في قراءة بعضهم : ﴿إنا كلاً فيها﴾ إن ﴿كلاً﴾ توكيد ، والصواب أنها بدل ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة ، نحو : قمتم ثلاثكم ، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ، ويجوز لكل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير ، نحو : جاءني كلُّ القوم ، فيحوز مجيئها بدلاً .. فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة .

ثم ضعّف ابن هشام رأي بن مالك في اختيار الحالية ، قال : وخرجها ابن مالك على أن كلاً حال ، وفيه ضعفان : تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وهو نادر ، كقول بعضهم : مررت بهم كلاً ، أي جميعاً ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي .

(١) شرح قطر الندى ٤١٥ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٣٢٨ .

(٣) مغني اللبيب ٥٦٤ .

وهذا الذي اختاره ابن هشام في هذه القراءة هو مذهب أبي حيان الذي سبق ذكره .

### (٤٣) هل تأتي واو العطف للإباحة ؟

منع ابن هشام في المغني أن تأتي واو العطف للإباحة ، مثل أو ، وذلك عند حديثه عن أو ، فقال<sup>(١)</sup> : وزعم ابن مالك أن أو التي للإباحة حالة محل الواو ، وهذا أيضاً مردود ، لأنه لو قيل : جالس الحسن وابن سيرين ، كان المأمور به بحالستهما معاً ، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما . هذا هو المعروف من كلام النحويين . ولكن ذكر الزمخشري عند قوله تعالى : ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾<sup>(٢)</sup> أن الواو تأتي للإباحة ، نحو : جالس الحسن وابن سيرين ، وأنه إنما جيء بالفذلكة دفعاً لتوهم إرادة الإباحة في ﴿ فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتن ﴾ وقلده في ذلك صاحب الإيضاح البياني ، ولا تعرف هذه المقالة لنحوي .

وأكد ابن هشام كلامه هذا ، واعتراضه على الزمخشري ، عند حديثه عن الواو ، ووقوعها بمعنى أو ، قال<sup>(٣)</sup> : الثاني : أن تكون بمعناها في الإباحة ، قاله الزمخشري ، وزعم أنه يقال : جالس الحسن وابن سيرين ، أي أحدهما . وأنه لهذا قيل ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ بعد ذكر ثلاثة وسبعة ، لئلا يتوهم إرادة الإباحة ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل : جالس الحسن وابن

(١) مغني اللبيب ٦٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٣) مغني اللبيب ٣٩٦ .

سيرين، كان أمراً بمجالسة كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو  
والعطف بأو .

قال الدماميني في شرح المغني<sup>(١)</sup> معقّباً على كلام ابن هشام ، ومجوزاً  
بجاء الواو للإباحة ، مستدلاً بكلام السيرافي : قال السيرافي في شرح الكتاب :  
ومما تقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على  
ولده مجالسة ذوي الزيف والريب ، وأراد أن يعدل به إلى مجالسة غيرهم ، فقال  
له : دع مجالسة أهل الريب وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث . أو  
قال جالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث ، فذلك كله بمعنى . انتهى .  
ثم قال الدماميني : قلت : وقد رجع المصنف عما قاله هنا<sup>(٢)</sup> ، فقال في  
حواشيه على التسهيل : إنّ أو تأتي للجمع كالواو . ثم قال : فإن قلت كيف  
وافقت على أن أو في الإباحة بمنزلة الواو ، مع تفریق جماعة من حدّاقهم بين  
جالس الحسن وابن سيرين ، وقولك أو ابن سيرين ؟ قلت : الصواب أن لا  
فرق ، فإنه إذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل ، وهو  
إباحة المجالسة ، فكأنه قال : أجمت بمجالستهما . ومن أبيحت له المجالسة لم  
تلزمه ، ولم يمتنع عليه أفراد أحدهما ولا الجمع بينهما ، لأن معنى كون الشيء  
مباحاً أنه لا حرج في فعله ولا في تركه ...

---

(١) شرح الدماميني على المغني (مع حاشية الشمسي) ١٣٨/١ .

(٢) يقصد بالمصنف ابن هشام .

## (٤٤) هل يجوز العطف على الضمير المخفوض

من غير إعادة الخافض ؟

اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة<sup>(١)</sup> . فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وقد تابع ابن مالك الكوفيين فقال<sup>(٢)</sup> : وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار كقوله تعالى : ﴿ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وعليها وعلى الفلك يحملون ﴾<sup>(٤)</sup> ..

ثم قال : وإعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين . أم ابن هشام فقد تابع البصريين في شرح اللمحة<sup>(٥)</sup> ، فقال : وجب إعادة الجار نحو : ﴿ فقال لها وللأرض ﴾ .

ولكنه تابع الكوفيين في شرح الشذور<sup>(٦)</sup> ، فقال : ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله تعالى : ﴿ فقال لها وللأرض ﴾ ، ﴿ قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ وعليها وعلى الفلك يحملون ﴾ .

- 
- (١) الإنصاف مسألة ٦٥ .
  - (٢) شرح التسهيل ٣/٣٧٥ .
  - (٣) سورة فصلت آية ١١ .
  - (٤) سورة المؤمنون آية ٢٢ .
  - (٥) شرح اللمحة البدرية ٢/٣٠٦ .
  - (٦) شرح شذور الذهب ٤٤٩ .
  - (٧) سورة الأنعام آية ٦٤ .



ولا يجب ذلك خلافاً لأكثر البصريين ، بدليل قراءة حمزة رحمه الله ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾<sup>(١)</sup> بخفض الأرحام ، وحكاية قطرب : ما فيها غيره وفرسيه .

وتابع الكوفيين أيضاً في أوضح المسالك ، فقال<sup>(٢)</sup> : ولا يكسر العطف على الضمير المنخفض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو : ﴿ فقال لها وللأرض ﴾ ، ﴿ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ﴾<sup>(٣)</sup> . وليس بلازم وفاقاً ليونس والأحفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ ، وحكاية قطرب : ما فيها غيره وفرسيه . قيل : ومنه ﴿ وصدّ عن سبيل الله وكفرّ به والمسجد الحرام ﴾<sup>(٤)</sup> .

إذ ليس العطف على السبيل ، لأنه صلة المصدر ، وقد عطف عليه ( كفر ) ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته .

ولكن يبدو أن ابن هشام في المغني<sup>(٤)</sup> عاد وتابع البصريين ، فقال في قراءة حمزة ﴿ وصدّ عن سبيل الله وكفرّ به والمسجد الحرام ﴾ : الصواب أن خفض ( المسجد ) بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، لا بالخفض ، وبمجموع الجار والمجرور عطف على ( به ) ، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ، لأنه لا يعطف على الضمير المنخفض إلا بإعادة الخافض .

(١) سورة النساء آية ١ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٣٩٢ .

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٤) مغني اللبيب ٥٩٦ .

## (٤٥) ما رافعُ الفعل المضارع<sup>(١)</sup> ؟

اختار ابن هشام في أكثر مصنفاته مذهب الفراء وأصحابه ، في أن رافع الفعل المضارع تجرّده من الناصب والجازم<sup>(٢)</sup> .

قال في شرح القطر<sup>(٣)</sup> : أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً ، كقولك : يقومُ زيدٌ ويقعد عمرو . وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له ، ما هو ؟ فقال الفراء وأصحابه : رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم . وقال الكسائي : حروف المضارعة . وقال ثعلب : مضارعتة للاسم . وقال البصريون : حلولة محل الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو : « أن ولن ولم ولما » امتنع رفعه ، لان الاسم لا يقع بعدها ، فليس حينئذٍ حالاً محل الاسم . وأصح الأقوال الأوّل ، وهو الذي يجري على ألسنة المعريين ، يقولون : مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم .

واختار ابن هشام هذا الرأي أيضاً في شرح اللمحة<sup>(٤)</sup> ، وفي الجامع الصغير<sup>(٥)</sup> ، وفي شرح الشذور<sup>(٦)</sup> ، وفي أوضح المسالك<sup>(٧)</sup> .

ولكن ابن هشام في مغني اللبيب عدل عن هذا الرأي ، وعدّه من أخطاء

---

(١) الإنصاف مسألة ٧٤ .

(٢) ابن هشام الأنصاري ، آثاره ومذهبه النحوي ص ٣٨٢ .

(٣) شرح قطر الندى ٧٨ .

(٤) شرح اللمحة البدرية ٣٣٤/٢ .

(٥) الجامع الصغير ١٦٩ .

(٦) شرح شذور الذهب ٢١١ .

(٧) أوضح المسالك ١٦٩/٤ .

المعربين ، واختار مذهب البصريين ، وذلك في الباب السادس ( في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ) قال<sup>(١)</sup> : والتاسع قولهم في المضارع في مثل « يقوم زيد » فعل مضارع مرفوع لخلوّه من ناصب وجازم . والصواب أن يقال : مرفوع لخلوله محل الاسم ، وهو قول البصريين . وكان حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب ، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ، ثم إذا أعربوا أو عربّوا قالوا بخلاف ذلك ؟

### (٤٦) هل تقع « أن » تفسيرية ؟

أجاز ابن هشام في شرح القطر أن تقع أن مفسّرة ، قال<sup>(٢)</sup> : فالمفسّرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : « كتبتُ إليه أن يفعلُ كذا » إذا أردت به معنى أي .

وأجاز ذلك أيضاً في شرح الشذور ، قال<sup>(٣)</sup> : وإنما تكون أن مفسّرة بثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يتقدم عليها جملة . والثاني : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه . والثالث : أن لا يدخل عليها حرف جرّ لا لفظاً ولا تقديراً . وذلك كقوله تعالى : ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ وإذ أوحينا إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ وانطلق الملائ

(١) مغني اللبيب ٧٢٨ .

(٢) شرح قطر الندى ٨٥ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٩٣ .

(٤) سورة المؤمنین آية ٢٧ .

(٥) سورة المائدة آية ١١١ .

منهم أن امشوا ﴿١﴾ ، أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام .

وكذلك أجازته في أوضح المسالك ﴿٢﴾ .

ولكن ابن هشام في المغني ﴿٣﴾ تردد في وقوع أن مفسرة ، وقال بأنها تحتمل المصدرية في بعض الآيات ، ونقل عن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة ، قال : وهو عندي متجه ؛ لأنه إذا قيل : « كتبتُ إليه أن قم » لم يكن قم نفس كتبت ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجدٌ أي ذهب ، ولهذا لو جئت بأيّ مكان أن في المثال لم تجده مقبولاً .

ثم قال : ولها عند مثبتها شروط ...

وذكر الشروط ، وكأنه لا يرى وقوعها مفسرة في هذه المواضع .

قال علاء الدين الإربلي : يظهر للمتأمل في ﴿ فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ﴾ وأمثاله أن المفسر ليس هو الجملة ، وإنما هو مفعول محذوف ، تقديره فأوحينا إليه أمراً أن اصنع الفلك ، فاشترط تقدم الجملة التامة ليتمكن تقدير مفعول محذوف ، تفسره أن . لا أن المفسر هو الجملة . ويؤيده ما نصّ عليه الرضي من أن الفرق بين أي وأن أنّ أي يفسر كلاً من المفرد والجملة ، وأنّ أنّ لا يفسر إلا مفعولاً مقدراً للفظ دال على معنى القول مؤدٍ معناه ... ﴿٤﴾ .

---

(١) سورة ص آية ٦ .

(٢) أوضح المسالك ١٥٧/٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢٩ .

(٤) جواهر الأدب ٢٣٦ . وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٨٥/٢ ، جمع الفواع

١٤٦/٤ .

## (٤٧) هل تقع «لَنْ» دعائية؟

منع ابن هشام في شرح القطر أن تقع «لَنْ» دعائية<sup>(١)</sup> ، قال<sup>(٢)</sup> : ولا تقع لن للدعاء بخلاف ما لابن السراج ، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً للمجرمين ﴾<sup>(٣)</sup> مدّعياً أن معناه فاجعلني لا أكون ، لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألا يظهر مجرمًا جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه .

وقد منع ابن هشام ذلك أيضاً في شرح اللوحة<sup>(٤)</sup> ، وفي الجامع الصغير<sup>(٥)</sup> ، وفي أوضح المسالك<sup>(٥)</sup> .

ولكن ابن هشام في مغني اللبيب خالف رأيه ، وأجاز بجيئها للدعاء ، فقال<sup>(٦)</sup> : وتأتي للدعاء كما أتت « لا » لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور ، والحة في قوله :

لَنْ تَزَالُوا كذَلِكَمَ ثُمَّ لَا زَلْتُ لَكُمْ خَالِداً مخلود الجبال  
وأما قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً  
للمجرمين ﴾ فقيل ليس منه ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى

- 
- (١) شرح قطر الندى ٨٠ .
  - (٢) سورة القصص آية ١٧ .
  - (٣) شرح اللوحة البدرية ٣٣٨/٢ .
  - (٤) الجامع الصغير ١٦٩ .
  - (٥) أوضح المسالك ١٥٠/٤ .
  - (٦) مغني اللبيب ٣١٥ . وانظر المسألة في التصريح ٢٢٩/٢ ، التعليقة المفيدة ٢٤٨ ، يجيب النداء للفاكهي ١٤٥/١ .

المخاطب أو الغائب ، نحو : يارب لا عدّبت فلاناً ، ونحو : لا عدّب الله  
عمرأ ، ويردّه قوله :

ثم لا زلتُ لكم خالداً خلودَ الجبال

وقد اختار السيوطي وقوعها للدعاء ، فقال : والجمهور على أن الفعل  
بعد لَنْ لا يخرج عن كونه خبراً كحالهِ بعد سائر حروف النفي غير لا . وذهب  
قوم إلى أنه قد يخرج بعد لَنْ إلى الدعاء كحالهِ بعد لا ، قال الشاعر في لا :

ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

وقال في لن :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتُ لكم خالداً خلود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عصفور ، وهو المختار عندي ، لأن عطف  
الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر<sup>(١)</sup> .

### (٤٨) ما جازم الفعل المضارع بعد الطلب ؟

ذهب ابن هشام في شرح القطر إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الطلب  
بمجزوم بالطلب نفسه ، قال<sup>(٢)</sup> : وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو  
نهْي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد  
من الفاء ، وقصد به الجزاء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من  
معنى الشرط .

(١) مع الوامع ٩٥/٤ - ٩٦ .

(٢) شرح قطر الندى ١٠٩ .

قال الشيخ خالد<sup>(١)</sup> : وهو قول الخليل وسيبويه .

ومن اختار هذا المذهب ابن مالك في شرح الكافية . قال<sup>(٢)</sup> : وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ « إن » مقدرة ، والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إن ، بل تضمن لفظ الطلب معناها مُغْن عن تقدير لفظها ، كما هو مغن في أسماء الشرط ، نحو : من يأتي أكرمه ، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه .

ولكن ابن هشام في شرح الشذور وفي أوضح المسالك وفي المغني ، اختار أن المضارع بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط ، وهذا مذهب الجمهور ، نحو : اثني أكرمك .

قال في شرح الشذور<sup>(٣)</sup> : التقدير : اثني فإن تآتني أكرمك ، فأكرمك مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور ، هذا هو المذهب الصحيح .

وقال في أوضح المسالك<sup>(٤)</sup> : إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصد معنى الجزء جزم الفعل جواباً لشرط مقدر ، لا للطلب لتضمينه معنى الشرط خلافاً لزاعمي ذلك ، نحو ﴿ قل تعالوا أتْلُ ﴾<sup>(٥)</sup> .

---

(١) التصريح ٢٤١/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣ .

(٣) شرح شذور الذهب ٣٤٤ .

(٤) أوضح المسالك ١٨٧/٤ .

(٥) سورة الأنعام آية ١٥١ .

وفي معني اللبيب ذكر ابن هشام اختلاف النحاة في جازم الفعل المضارع بعد الطلب على ثلاثة أقوال<sup>(١)</sup> : أحدها للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إن الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جازمت لذلك .  
والثاني : للسيرافي والفارسي أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر .

والثالث : للجمهور أنه بشرط مقدر بعد الطلب .  
ثم رجح ابن هشام هذا المذهب الثالث وعلل له ، فقال<sup>(٢)</sup> : وهذا أرجح من الأول ...

قال السيوطي<sup>(٣)</sup> : وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قبل وما بعد عليه ، والتقدير مثلاً : ائمني إن تأتي أكرمك . قال أبو حيان : وهذا الذي نختاره ، ولا حاجة إلى التضمنين ولا إلى النيابة .

---

(١) معني اللبيب ٢٤٩ .

(٢) معني اللبيب ٢٥٠ .

(٣) مع الهوامع ١٣٥/٤ .



## (٤٩) هل تأتي «أما» لغير تفصيل؟

قال المالقي<sup>(١)</sup> : اعلم أن «أما» تكون بمعنى مهما الشرطية ولا تعمل عملها ، ويكون فيها معنى التفصيل زائداً لذلك ...  
ثم قال : ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم ...

وقال المرادي<sup>(٢)</sup> : أما حرف بسيط فيه معنى الشرط مؤول ب « مهما يكن من شيء » لأنه قائم مقام أداة شرط وفعل شرط ، ولذلك يجاب بالفاء . وقال ابن مالك وغيره : أما حرف تفصيل . وقال بعض النحويين : إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه كقولك : أما زيداً فمنطلق .

وقد ذهب ابن هشام في أوضح المسالك<sup>(٣)</sup> إلى أن «أما» حرف شرط وتوكيد دائماً ، وتفصيل غالباً . ثم قال<sup>(٤)</sup> : ومن تخلف التفصيل قولك : أما زيد فمنطلق .

وذهب في المغني<sup>(٥)</sup> إلى أنها حرف شرط وتفصيل وتوكيد . ثم قال<sup>(٦)</sup> : وقد تأتي لغير تفصيل نحو : أما زيداً فمنطلق .

قال الدماميني في شرحه<sup>(٧)</sup> : وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه

(١) رصف المباني ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) الجنى الداني ٤٨٢ .

(٣) أوضح المسالك ٢٣٢/٤ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣٣/٤ .

(٥) مغني اللبيب ٥٧ .

(٦) مغني اللبيب ٥٩ .

(٧) شرح الدماميني على المغني (مع حاشية الشمي) ١٢٣/١ . وانظر التصريح

٢٦١/٢ .

على التسهيل فإنه قال فيها : والظاهر ان « أما زيد فمنطلق » لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نُسبا هما أو أحدهما إلى ذلك ، فهي على هذا للتفصيل، أي وأما غيره فليس كذلك . وهذا مقتضى إطلاق المصنف - يعني ابن مالك - وغيره أنها للتفصيل . نعم الذي هو غير لازم التكرار . انتهى .

قال الشَّمْنِي معقباً على الدماميني ومعتزلاً عن ابن هشام : وأقول : وجه التوفيق بين كلاميه أن كلامه في الحواشي بالنظر إلى إطلاق ابن مالك وغيره ، وكلامه في المغني بالنظر إلى ما هو الصحيح ، وهو أنها قد تتخلف عن التفصيل.

## (٥٠) « لما » الرابطة لوجود شيء بوجود غيره

### حرف أم ظرف ؟

اختلف في « لما » هذه ، قال أبو حيان<sup>(١)</sup> : « لما » التعليقية حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية . وعبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود ، والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ : حرف وجوب لوجوب . وذهب ابن السراج وابن جني والفراسي إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين . والصحيح مذهب سيبويه ...

وذكر ابن هشام في شرح القطر أقسام « لما » واختار أنها حرف ، قال<sup>(٢)</sup> : الثالث أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو ، لما جاءني

(١) ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢ .

(٢) شرح قطر الندى ٥٥ . وانظر : ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ٣٨٨ .

أكرمته . فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المحيي . واختلف في هذه ، فقال سيبويه : إنها حرف وجود لوجود ، وقال الفارسي وجماعة : إنها ظرف بمعنى حين ، وردّ بقوله تعالى : ﴿ فلما قضينا عليه الموت ﴾<sup>(١)</sup> الآية ، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ؛ وذلك العامل إما ﴿ قضينا ﴾ أو ﴿ دهم ﴾ إذ ليس معنا سواهما . وكون العامل ﴿ قضينا ﴾ مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وكون العامل ﴿ دهم ﴾ مردود بأن ﴿ ما ﴾ النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية .

وأشار إليها ابن هشام في باب الإضافة من أوضح المسالك من غير أن يصرّح برأيه فيها ، وذلك عند ذكر الأسماء الملازمة للإضافة ، قال<sup>(٢)</sup> : ومنها ما يختص بالجمل الفعلية ، وهو « لما » عند من قال باسميتها ، نحو : لما جاءني أكرمته .

قال الشيخ خالد في شرحه<sup>(٣)</sup> ، عند قول ابن هشام « عند من قال باسميتها » : كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة ، فقال : إنها اسم وهي ظرف بمعنى حين . وقال ابن مالك بمعنى إذ واستحسنه في المعني لأنها مختصة بالماضي ..

(١) سورة سبأ آية ١٤ .

(٢) أوضح المسالك ٣/١٣٧ .

(٣) التصريح ٢/٣٩ - ٤٠ .

وذكرها ابن هشام في المغني واستحسن أن تكون ظرفاً تبعاً لابن مالك ، قال<sup>(١)</sup> : من أوجه « لما » أن تختص بالماضي ، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو : لما جاعني اكرمه . ويقال فيها : حرف وجود لوجود . وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب . وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين . وقال ابن مالك بمعنى إذ ، وهو حسن ، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة .

ولكن ابن مالك ذكرها في شرح الكافية وصحح حرفيتها ثم قوّى أنها ظرف ، قال عند ذكر أقسام لما<sup>(٢)</sup> : الثاني أن تكون حرفاً يدل على وجوب شيء لوجوب غيره ، ولا يليها إلا فعل خالص الماضي ، أي ماض لفظاً ومعنى كقوله تعالى ﴿ وتلك القرى أهلكتناهم لَمَّا ظلموا ﴾<sup>(٣)</sup> . وهي حرف عند سيويه وظرف عند أبي علي والصحيح قول سيويه ... ويقوي قول أبي علي أنها قد جاءت لجرّ الوقت في قول الراجز :

لاني لأرجو محرراً أن ينفعا إياي لما صرتُ شيخاً قلعا

وقد جمع ابن مالك القولين في التسهيل ، وقدم القول بظرفيتها ، فقال<sup>(٤)</sup> : ( إذا ولي لما فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى إذ ، فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب ) ، فاعترض عليه ابن

(١) مغني اللبيب ٣١٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٤٣ - ١٦٤٤ .

(٣) سورة الكهف آية ٥٩ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٩/٣ .

عقيل في شرحه قائلاً : وقول المصنف فهي كذا وكذا يشعر بثبوت الأمرين لها،  
وقد عرفت أنهما قولان ، قائل أحدهما لا يقول بالآخر ...





## المصادر

- ١ - اثنلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .
- ٢ - ابن هشام الأنصاري - آثاره ومذهبه النحوي : د. علي فودة نيل ، الرياض ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٣ - ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى النماس ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ٤ - الأشباه والنظائر : السيوطي ، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٥ - إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦ - الأعلام : الزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة السادسة ١٩٨٤ م .
- ٧ - أمالي ابن الشجري ، تحقيق د. محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٨ - الإمام الشافعي : عبد الغني الدقر ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثالثة . ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

- ١٠ - أوضح المسالك : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجليل - بيروت ، لبنان ١٩٧٩ م .
- ١١ - البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مكتبة النصر الحديثة - الرياض
- ١٢ - البدر الطالع : الشوكاني ، مطبعة السعادة - الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ .
- ١٣ - بغية الوعاة : السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى الحلبي ، الطبعة الأولى .
- ١٤ - التبيان في إعراب القرآن : العكبري ، تحقيق علي البحايوي ، ١٩٧٦ م .
- ١٥ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. عباس الصالح ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١٦ - تسهيل الفوائد : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٧ - التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهرري ، دار إحياء الكتب العربية .
- ١٨ - تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : الدماميني ، تحقيق د. محمد المفدي - الطبعة الأولى .
- ١٩ - التعليقة المفيدة ؛ شرح قطر الندى : معمر المكسي ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ، تحقيق حسان بن عبد الله الغنيمان ١٤١٢ هـ .
- ٢٠ - الجامع الصغير في النحو : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. أحمد الهرميل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .



- ٢١ - الجامع لأحكام القرآن : القرطبي .
- ٢٢ - الجني الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن ، بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ٢٣ - جواهر الأدب : علاء الدين الإربلي - تحقيق د. حامد نيل ، القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٤ - حاشية على شرح بانة سعاد لابن هشام الأنصاري : عبد القادر البغدادي ، ج ١ ، تحقيق نظيف محرم خواجه ، مطابع دار صادر - بيروت ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٥ - حاشية الحفيد على أوضح المسالك - مخطوطة القدس .
- ٢٦ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، المطبعة الحميدية بمصر ١٣٥٨ هـ .
- ٢٧ - حاشية الشمني على مغني اللبيب ، المطبعة البهية بمصر ١٣٠٥ هـ .
- ٢٨ - حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية .
- ٢٩ - حاشية يس على التصريح : الشيخ يس الحمصي - دار إحياء الكتب العربية .
- ٣٠ - خزانة الأدب : البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة .
- ٣١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق .
- ٣٢ - رسالة في توجيه النصب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. حسن موسى الشاعر - عمّان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ .

- ٣٣ - رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد المالقي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٣٤ - رفع الستور والأرائك عن محبآت أوضح المسالك : الشيخ محيي الدين عبد القادر المكي ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى - تحقيق أحمد حسن نصر ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٣٥ - سر صناعة الإعراب : ابن جني ، تحقيق د. حسن هندراوي ، دار القلم بدمشق الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٣٦ - شذرات الذهب : ابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .
- ٣٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة - .
- ٣٨ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية .
- ٣٩ - شرح الألفية : ابن الناظم بدر الدين بن مالك - بيروت .
- ٤٠ - شرح التسهيل : ابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وزميله ، دار هجر ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٤١ - شرح الدماميني على مغني اللبيب ، ومعه حاشية الشمني على المغني ، المطبعة البهية بمصر .
- ٤٢ - شرح شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٤٣ - شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق عدنان الدوري ، بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- ٤٤ - شرح قصيدة كعب بن زهير : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. محمود أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٤٥ - شرح قطر الندى : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٤٦ - شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترأبادي ، دار الكتب العلمية.
- ٤٧ - شرح الكافية الشافية : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي - ط الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٤٨ - شرح كتاب سيبويه : السيرافي ج ٢ ، تحقيق د. رمضان عبد التواب - ١٩٩٠ م .
- ٤٩ - شرح اللمحة البدرية : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. صلاح راوي - الطبعة الثانية .
- ٥٠ - شرح المفصل : ابن يعيش الحلبي ، إدارة الطباعة المنيرية .
- ٥١ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل : السلسيلي ، تحقيق د. عبد الله الحسيني، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٥٢ - الصحاح : الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
- ٥٣ - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : السمين الحلبي - تحقيق محمود السيد الدغيم ، استانبول - تركيا .
- ٥٤ - فتح القدير : الشوكاني - دار الفكر - بيروت .
- ٥٥ - الكتاب : سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- ٥٦ - الكشاف : الزمخشري .
- ٥٧ - مجيب النداء إلى شرح قطر الندى : الفاكهي ، مطبعة الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م .
- ٥٨ - المحتسب : ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله - الطبعة الثانية .
- ٥٩ - المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل ، منشورات جامعة أم القرى - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٦٠ - معاني القرآن : الفراء ، تحقيق محمد علي النجار وزميله ، عالم الكتب - بيروت .
- ٦١ - مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك وزميله ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٦٢ - مغني النداء إلى شرح قطر الندى : الخطيب الشربيني ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية ، تحقيق ناصر الجميلي - ١٤١١ / ١٤١٢ هـ .
- ٦٣ - نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : الدلائي ، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي ، بنغازي .
- ٦٤ - همع الهوامع : السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى الكويت .



## فهرس الكتاب

٣	المقدمة
٥	الفصل الأول : ابن هشام الأنصاري والتطور النحوي
٥	التعريف بابن هشام .
٦	التطور العلمي عند العلماء .
٨	التطور النحوي عند ابن هشام .
١٥	الفصل الثاني : الآراء النحوية .
١٥	(١) الكلام اصطلاحاً .
١٧	(٢) الكلم والكلمة .
١٨	(٣) علامات الاسم .
١٩	(٤) ما المراد بأل من علامات الاسم ؟
٢١	(٥) علام بينى الفعل الماضي ؟
٢٢	(٦) فعل الأمر معرب أم مبني ؟
٢٣	(٧) هل يجوز القصر في الهن ؟
٢٤	(٨) ما الذي يجمع من الأسماء الستة جمع تصحيح ؟
٢٥	(٩) الضمير المستتر وجوباً وجوازاً .
٢٧	(١٠) مراتب المشار إليه .
٢٨	(١١) هذان وهاتان معربان أم مبنيان ؟
٣٠	(١٢) هل يقع الذي موصولاً حرفياً ؟

- ٣٢ (١٣) هل تدخل أل الموصولة على الصفة المشبهة ؟
- ٣٥ (١٤) هل تدخل أل الموصولة على الفعل المضارع ؟
- ٣٧ (١٥) ما نوع أل في اليزيد ؟
- ٣٨ (١٦) أداة التعريف أل أم اللام وحدها ؟
- ٤٠ (١٧) هل يعد العموم رابطاً لجملة الخبر بالابتداء ؟
- ٤١ (١٨) ما حكم حذف خبر المبتدأ بعد لولا ؟
- ٣٤٣ (١٩) تم يتعلق الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؟
- ٤٥ (٢٠) لا العاملة عمل ليس هل يكون اسمها معرفة ؟
- ٤٨ (٢١) هل يجيء خبر عسى مفرداً ؟
- ٥٠ (٢٢) هل يجيء اسم فاعل من كاد الناقصة ؟
- ٥٤ (٢٣) ما نوع « ما » في ﴿ إنما صنعوا كيد ساحر ﴾ ؟
- ٥٦ (٢٤) هل « ما » كافة في : ولكنما يقضى فسوف يكون ؟
- ٥٩ (٢٥) تعليق أفعال القلوب عن العمل باللام .
- (٢٦) ما تقدير المحذوف في .
- ٦١ ﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ ؟
- ٦٢ (٢٧) ما حكم تأنيث الفعل إذا فصل عنه الفاعل بإلا ؟
- (٢٨) ما حكم ترتيب المفعول مع الفاعل إن كان ضميراً
- ٦٥ متصلاً ؟
- ٦٦ (٢٩) هل ينوب عن المصدر صفته ؟
- ٦٨ (٣٠) هل يشترط في المفعول له أن يكون قليلاً ؟

- ٧٠ (٣١) أسماء المقادير مبهمة أم مختصة ؟
- (٣٢) ما صيغ من مصدر عامله للدلالة على المكان ،
- ٧٢ هل يعد من المبهم ؟
- ٧٤ (٣٣) هل ترد سوى كغير في الاستثناء ؟
- ٧٦ (٣٤) هل يجوز الجر بعد ماخلا وما عدا ؟
- ٧٨ (٣٥) هل يشترط في التمييز أن يكون جامداً ؟
- ٨٠ (٣٦) هل يقع التمييز مؤكداً ؟
- ٨٣ (٣٧) عند .
- ٨٤ (٣٨) هل يجوز أن يقال « لا غير » ؟
- ٨٥ (٣٩) هل يقال للمصدر اليمعي اسم مصدر ؟
- ٨٦ (٤٠) هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً ؟
- (٤١) هل من التوكيد اللفظي
- ٨٨ ﴿ كلا إذا دكت الأرض دكاً دكاً ﴾ ؟
- ٩٠ (٤٢) ما إعراب كلاً في ﴿ إنا كلاً فيها ﴾ ؟
- ٩٤ (٤٣) هل تأتي واو العطف للإباحة ؟
- ٩٦ (٤٤) العطف على الضمير المخفوض .
- ٩٨ (٤٥) ما رافع الفعل المضارع ؟
- ٩٩ (٤٦) هل تقع أن تفسيرية ؟
- ١٠١ (٤٧) هل تقع لن دعائية ؟
- ١٠٢ (٤٨) ما جازم الفعل المضارع بعد الطلب ؟
- ١٠٥ (٤٩) هل تأتي أمّا لغير تفصيل ؟
- ١٠٦ (٥٠) لما الرابطة حرف أم ظرف ؟



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)  
*المركز العام لمكتبة الإسكندرية*